التقرير السنوي للأداء
لسنة 2022

الخاص بمهمة
الاقتصاد و التخطيط

الفـــــهـــــــــــــــــرس

المحور الأول: تقديم عام لأهم إنجازات المهمة لسنة 2022

1- ملخص لأهم الإنجازات الاستراتيجية للمهمة
2- نتائج تنفيذ ميزانية المهمة

المحور الثاني: الانجازات الخاصة ببرامج المهمة لسنة 2022

1- نتائج أداء البرامج
2- نتائج تنفيذ ميزانية البرامج

المحور الأول تقديم عام لأهم إنجازات المهمة لسنة 2022

1- ملخص لأهم الانجازات الاستراتيجية للمهمة :

توفقت وزارة الاقتصاد والتخطيط خلال سنة 2022 في تحقيق أهم الأهداف الاستراتيجية المعلنة رغم حدة الضغوطات والرهانات المطروحة على المستويين الداخلي والخارجي في ظل تواصل الانعكاسات السلبية لجائحة كورونا والحرب الروسية الأكرانية. وقد شهدت سنة 2022:

- المصادقة على الوثيقة التوجيهية " تونس 2035" ضمن المجلس الوزاري المنعقد بتاريخ 27 ديسمبر 2022 والتي تمثل رؤية استراتيجية طويلة المدى للتوجهات والأولويات الوطنية في أفق 2035 وقاعدة للحوار بين القوى الحية والفاعلة في البلاد واطارا مرجعيا للمخطط التنموي للفترة (2023 –2025).

- إعداد مخطط التنمية للفترة 2023-2025 حيث انطلقت الأشغال بتاريخ 08 فيفري 2022 من خلال اجتماع على مستوى وطني تلته عدة اجتماعات على المستوى الجهوي.

- المصادقة على وثيقة المخطط الثلاثي للفترة (2023 – 2025) ضمن المجلس الوزاري المنعقد بتاريخ 27 ديسمبر 2022.

- الانطلاق في مشروع تقييم الإطار القانوني والمؤسساتي للاستثمار بهدف تطويره وملائمته مع التوجهات الوطنية والعالمية في مجال الاستثمار إلى جانب مواصلة الجهود الرامية إلى الإحاطة بالمستثمرين وتطوير منظومة الاتفاقيات الدولية للاستثمار ودعم مجالات التعاون الدولي في الاستثمار والحوار والتواصل مع القطاع الخاص واتخاذ إجراءات جديدة في مجال التراخيص في إطار تكريس مبدا حرية الاستثمار

كما تم خلال سنة 2022 في مجال تحسين المنظومة التشريعية والترتيبية للاستثمار وتحسين مناخ الاستثمار:

- إعداد وإصدار المرسوم عدد 68 لسنة 2022 المتعلق بضبط أحكام خاصة لتحسين نجاعة تنفيذ المشاريع العمومية والخاصة،
- إعداد النصوص التطبيقية للمرسوم عدد 68 لسنة 2022 والمضمنة بالجدول الموالي:

النص التطبيقي	الموضوع	التقدم في الاعداد	
قرار من رئيس الحكومة	ضبط تركيبة ومشمولات طرق سير لجنة التسريع في انجاز المشاريع العمومية	صدور القرار بالرائد الرسمي بتاريخ 13 جوان 2023	تقدم مرضي دون المأمول إشكالي
قرار من رئيس الحكومة	ضبط المشاريع العمومية التي تعتمد صيغة المفتاح في اليد	تمت موافاة الوزارات المعنية قصد إعداد قائمة المشاريع التي تعتمد صيغة المفتاح في اليد ولم تتوصل الوزارة إلا بعدد قليل من هذه المشاريع	تقدم مرضي دون المأمول إشكالي
أمر	ضبط تركيبة ومشمولات وطرق سير وحدة تدقيق لدى الهيئة العليا للطلب العمومي	مشروع الأمر قيد الاستشارة لدى مصالح رئاسة الحكومة.	تقدم مرضي دون المأمول إشكالي
قرار من رئيس الحكومة	ضبط شروط اللجوء الى الخبراء أو مكاتب مساندة فنية	تمت موافاة رئاسة الحكومة بمشروع القرار بعد إدراج ملاحظات وزارة التجهيز	تقدم مرضي دون المأمول إشكالي
أمر	ضبط تركيبة ومشمولات طرق سير لجنة مراقبة صفقات الطلبات المتجددة	مشروع الأمر قيد الاستشارة لدى مصالح رئاسة الحكومة	تقدم مرضي دون المأمول إشكالي
قرار من وزير الصناعة والطاقة والمناجم	ضبط الحد الأدنى لقدرة الجهدين العالي والمتوسط لإنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة لغرض الاستهلاك الذاتي	صدور القرار بالرائد الرسمي بتاريخ 17 نوفمبر 2022	تقدم مرضي دون المأمول إشكالي
أمر	ضبط شروط التفويت بالدينار الرمزي للوكالة العقارية الصناعية	صدور الامر المتعلق بالتفويت بالدينار الرمزي للوكالة في الملك الدولة الخاص (الامر عدد 501 لسنة 2022)	تقدم مرضي دون المأمول إشكالي
قرار من وزير الصناعة والطاقة والمناجم	ضبط الشروط والمساحات بالنسبة للمقاسم المخصصة للباعثين الشبان والمؤسسات الناشئة بالمناطق الصناعية.	قيد المصادقة بوزارة الصناعة.	تقدم مرضي دون المأمول إشكالي
قرار من وزير الصناعة والطاقة والمناجم	ضبط شروط استخلاص المساهمات بعنوان الصيانة ومعاليم إعادة تهيئة المناطق الصناعية.	قيد المصادقة بوزارة الصناعة.	تقدم مرضي دون المأمول إشكالي
قرار من الوزير المكلف بالتعمير	ضبط التراتيب الخاصة المتعلقة بالمصادقة على التقسيمات الصناعية.	تمت موافاة رئاسة الحكومة بالصيغة النهائية لمشروع القرار وهو قيد المصادقة والنشر	تقدم مرضي دون المأمول إشكالي
قرار من الوزير المكلف بالتعمير	ضبط تركيبة ومهام سير عمل لجنة الموافقات على مشاريع أمثلة التهيئة التفصيلية الخاصة	صدور القرار بالرائد الرسمي بتاريخ 3 ماي 2023.	تقدم مرضي دون المأمول إشكالي

أمر	ضبط شروط وإجراءات التفويت بالدينار الرمزي لفائدة مؤسسات الأقطاب التكنولوجية العمومية والخاصة	تمت موافاة مشروع الامر إلى مختلف الوزارات لعرضه قريبا للمصادقة على انظار مجلس الوزراء	تقدم مرضي دون المأمول إشكالي
قرار مشترك من الوزير المكلف بالفلاحة والوزير المكلف بالصناعة والوزير المكلف بالتعمير	ضبط شروط ومقاييس المؤسسات الصناعية المعنية بتسوية تغيير صبغة الأراضي المقامة عليها	صدور القرار بالرائد الرسمي بتاريخ 3 ماي 2023	تقدم مرضي دون المأمول إشكالي
أمر	ضبط شروط وأثمان المساكن التي يمكن للمستثمرين ذوي الجنسية الجنبية اقتناؤها	تم توجيه مشروع الامر إلى رئاسة الحكومة في انتظار الملاحظات بشأنه	تقدم مرضي دون المأمول إشكالي
قرار مشترك من الوزير المكلف بالتعمير ووزير أملاك الدولة	ضبط شروط وإجراءات تطبيق أحكام الفقرة من هذا الفصل ونسبة المقاسم المخصصة للفئات محدودة الدخل	ستتم موافاة رئاسة الحكومة بالإجابة على ملاحظات الوزارات على مشروع القرار قبل يوم 25 جوان 2023.	تقدم مرضي دون المأمول إشكالي
قرار	ضبط تراتيب عمرانية خاصة تتعلق بالمصادقة على امثلة التقسيمات العمرانية	تمت موافاة رئاسة الحكومة بالصيغة النهائية لمشروع القرار وهو قيد المصادقة والنشر	تقدم مرضي دون المأمول إشكالي
قرار	ضبط تركيبة ومهام سير عمل لجنة الموافقات على مشاريع امثلة التهيئة التفصيلية الخاصة بالمشاريع العمرانية	صدور القرار بالرائد الرسمي بتاريخ 3 ماي 2023	تقدم مرضي دون المأمول إشكالي
أمر	ضبط مشمولات وطرق سير جهاز الدفاع التجاري	مشروع الامر في طور برمجته على انظار مجلس الوزراء	تقدم مرضي دون المأمول إشكالي
أمر	ضبط شروط حصول المستثمرين الجانب على بطاقة إقامة لمدة 10 سنوات	ستتم موافاة رئاسة الحكومة بالإجابة على ملاحظات الوزارات على مشروع الامر قبل 10 أوت 2023	تقدم مرضي دون المأمول إشكالي
أمر	ضبط مشمولات وقواعد سير عمل الموفق الاستثماري	ستتم موافاة رئاسة الحكومة بالإجابة على ملاحظات الوزارات على مشروع الامر قبل 10 أوت 2023	تقدم مرضي دون المأمول إشكالي
أمر	ضبط إجراءات وصيغ تطبيق هذا الفصل وتركيبة ومشمولات الوحدة الاستشارية وطرق سيرها	ستتم موافاة رئاسة الحكومة بالإجابة على ملاحظات الوزارات على مشروع الامر قبل 10 أوت 2023	تقدم مرضي دون المأمول إشكالي

- الشروع في تقييم قانون الاستثمار قصد معالجة الصعوبات التي تعترض المستثمرين واستغلال الفرص المتاحة.

- مراجعة الأمر الحكومي عدد 389 لسنة 2017 المتعلق بالحوافز المالية بالتنسيق مع الهيئة التونسية للاستثمار قصد تيسير إجراءات إسناد الحوافز والرفع من نجاعتها،
- اقتراح إجراءات لدفع الاستثمار في إطار إعداد قانون المالية لسنة 2023،

وبالتوازي تم العمل خلال سنة 2022 على مزيد تحرير المبادرة الخاصة والتقليص من القيود على المبادرة من خلال إصدار قائمة ثانية من التراخيص التي تم حذفها (25 ترخيصا) بمقتضى الأمر الرئاسي عدد 317 لسنة 2022.

- انطلاق العمل بالمنصّة الرقمية "النفاذ إلى السوق" www.market-access.gov.tn/fr، بغرض توفير المعلومة للمستثمر ورقمنة الخدمات. وتوفر هذه المنصة قاعدة معطيات محيّنة حول تراخيص تعاطي الأنشطة والتراخيص الادارية وكرّاسات الشروط والشروط والإجراءات والآجال المرتبطة بإسناد التراخيص.

– إعداد مشروع أمر يتعلق بتنقيح وإتمام الأمر الحكومي عدد 417 لسنة 2018 في اتجاه حذف قائمة ثالثة من تراخيص ممارسة الأنشطة الاقتصادية والتراخيص الإدارية لإنجاز مشروع.

– استكمال مراجعة الأنموذج التونسي لاتفاقيات الاستثمار والإعداد لعرضه على مصادقة مجلس وزاري مضيّق.

– دعم التعاون الفنّي مع عدد من المؤسسات الدولية على غرار التعاون مع المنظمة الدوليّة لقانون التنمية (IDLO) والمؤسسة الماليّة الدولية التابعة لمجموعة البنك الدولي (IFC)

– دعم قدرات الموارد البشرية من خلال تنظيم دورات تكوينيّة عن بعد في عدد من المجالات المتعلّقة باتفاقيات الاستثمار.

– الشروع في مفاوضات ثنائية ومتعددة الأطراف بخصوص اتفاقيات دولية للاستثمار (على غرار اتفاقية ثنائية مع الجانب الياباني، اتفاقية إقليمية على المستوى الإفريقي...).

– في مجال تكريس مبادئ المسؤولية المجتمعية بالمؤسسات تمّ العمل على استكمال تركيز نقطة الاتصال الوطنيّة من خلال:

– إعداد وثيقة ترويجية للتعريف بنقطة الاتصال الوطنية التونسية وصفحة واب على موقع الواب للوزارة http://www.mdici.gov.tn/pcn-tunise/

2 - نتائج تنفيذ ميزانية المهمة

جدول عدد 1:
تنفيذ ميزانية المهمة لسنة 2022 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب طبيعة النفقة

بيان النفقات		تقديرات 2022	المنجز صرفا بعنوان 2022	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات 2022	
		قانون المالية التكميلي		بقايا الإعتمادات	نسبة الإنجاز
التأجير العمومي	اعتمادات التعهد	76 417	68 042	- 8 375	89.0%
	اعتمادات الدفع	76 417	68 042	- 8 375	89.0%
وسائل المصالح	اعتمادات التعهد	13 220	11 053	- 2 167	83.6%
	اعتمادات الدفع	13 220	10 942	- 2 278	82.8%
التدخل العمومي	اعتمادات التعهد	769 883	450 544	- 319 339	58.5%
	اعتمادات الدفع	769 883	450 544	- 319 339	58.5%
الإستثمارات المباشرة	اعتمادات التعهد	350	1 340	990	382.9%
	اعتمادات الدفع	350	1 340	990	382.9%
نفقات العمليات المالية	اعتمادات التعهد	45 130	47 862	2 732	106.1%
	اعتمادات الدفع	45 130	47 862	2 732	106.1%
الجملة	**اعتمادات الدفع**	**905 000**	**578 840**	**- 326 160**	**64.0%**
	اعتمادات الدفع	**905 000**	**578 729**	**- 326 271**	**63.9%**

*** دون اعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات العمومية.**

جدول عدد 2:
تنفيذ ميزانية المهمة لسنة 2022 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب البرامج

(الوحدة: الف دينار)

بيان النفقات		تقديرات 2022	المنجز صرفا بعنوان 2022	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات 2022	
		قانون المالية التكميلي		بقايا الإعتمادات	نسبة الإنجاز
التوازنات الجملية والإحصاء	اعتمادات التعهد	60 135	48 822	- 11 313	81.2%
	اعتمادات الدفع	60 135	48 822	- 11 313	81.2%
دعم التنمية القطاعية والجهوية	اعتمادات التعهد	692 080	453 629	- 238 451	65.5%
	اعتمادات الدفع	692 080	453 629	- 238 451	65.5%
التعاون الدولي	اعتمادات التعهد	53 429	54 467	1 038	101.9%
	اعتمادات الدفع	53 429	54 467	1 038	101.9%
الإحاطة بالإستثمار	اعتمادات التعهد	87 716	10 526	- 77 190	12.0%
	اعتمادات الدفع	87 716	10 526	- 77 190	12.0%
القيادة والمساندة	اعتمادات التعهد	11 640	11 396	- 244	97.9%
	اعتمادات الدفع	11 640	11 285	- 355	97.0%
الجملة	**اعتمادات التعهد**	**905 000**	**578 840**	**- 326 160**	**64.0%**
	اعتمادات الدفع	**905 000**	**578 729**	**- 326 271**	**63.9%**

*** دون اعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات العمومية.**

بلغت جملة الاعتمادات المخصصة لمهمة الاقتصاد والتخطيط لسنة 2022 ما قدره905 مليون دينارا تتوزع حسب البرامج كما يلي:

- ميزانية برنامج التوازنات الجملية والإحصاء 60,135 مليون دينارا
- ميزانية برنامج دعم التنمية القطاعية والجهوية 080, 692 مليون دينارا
- ميزانية برنامج التعاون الدولي 53,429 مليون دينارا
- ميزانية برنامج الإحاطة بالاستثمار 87,716 مليون دينارا
- ميزانية برنامج القيادة والمساندة 11,640 مليون دينارا

تم خلال سنة 2022 استهلاك اعتمادات في حدود 578,729 مليون دينارا أي بنسبة 64% وبالتالي فان جملة بقايا الاعتمادات الغير منجزة تقدر بـ 326,271 مليون دينارا متأتية أساسا من:

نسبة انجاز تقدر بـ 65,5 % لبرنامج دعم التنمية القطاعية والجهوية حيث تم صرف اعتمادات بقيمة 453629 ألف دينار أي ويهم الفارق اعتمادات غير مصروفة موزعة بين نفقات التأجير (بفارق يقدر بـ 1175 ألف دينار) ونفقات وسائل المصالح (بفارق يقدر بـ 164 ألف دينار) ونفقات التدخلات (بفارق يقدر بـ 237112 ألف دينار).

ويعود فارق الاعتمادات غير المصروفة بالنسبة لنفقات وسائل المصالح إلى التقليص بنسبة 20% من الميزانية المخصصة لنفقات التسيير بالنسبة لدواوين التنمية والمندوبية العامة لتنمية الجهوية.

وبخصوص الاعتمادات غير المصروفة بالنسبة لنفقات التدخلات فانه تجدر الإشارة أنه بالنسبة للبرنامج الجهوي للتنمية فقد وردت على مصالح الوزارة طلبات لفتح اعتمادات بحوالي 111,8 مليون دينار تمّ توجيهها إلى مصالح الهيئة العامة للتصرّف في ميزانية الدولة بوزارة المالية غير أنه لم يتم فتحها خلال السنة المالية 2022 وذلك باعتبار الضغوطات التي عرفتها المالية العمومية. وقد أثرت هذه الوضعية على باقي العناصر.

المحور الثاني: الانجازات الخاصة ببرامج المهمة لسنة 2022

البرنامج: التوازنات الجملية و الإحصاء

رئيس البرنامج: علية بالشيخ

تاريخ توليه مهمة قيادة البرنامج: 2020

1-نتائج أداء البرنامج:

يندرج برنامج التوازنات الجملية والإحصاء ضمن المهام الأساسية لوزارة الاقتصاد والتخطيط حيث يعنى البرنامج بجانب هام من مشمولات الوزارة باعتبار دورها الأفقي في انتاج الإحصائيات الوطنية وضبط التقديرات ورسم التوازنات الجملية والمساهمة في ضبط الإصلاحات الهيكلية وتحسين القدرة التنافسية ضمن الميزان الاقتصادي السنوي ومخطط التنمية.

وتتمثل استراتيجية البرنامج في تكثيف الدراسات والبحوث والتحاليل الاقتصادية والمالية من أجل خلق قيمة مضافة عالية لدعم نجاعة القرار في المجال الاقتصادي والاجتماعي وكذلك تدعيم جودة انتاج ونشر الاحصائيات الوطنية وذلك تجسيم **لرؤية** البرنامج على المدى الطويل المتمثلة في تكريس المساهمة المرجعيّة في رسم التقديرات الاقتصاديّة الكلية وضبط الخيارات الاقتصادية الكبرى والاستجابة أكثر وبالنوعيّة المطلوبة إلى المتعاملين مع الإدارة ومستخدمي البيانات الاحصائيّة والاقتصاديّة بما فيها الاحصائيات المرتبطة بالنوع الاجتماعي.

ويتضمن برنامج التوازنات الجملية والاحصاء برنامج فرعي وفاعلين عموميين:

- البرنامج الفرعي: التقديرات والسياسات الاقتصادية والمالية والذي يضم الإدارة العامة للتقديرات والإدارة العامة لتمويل الاقتصاد ومتابعة القطاع المالي.
- الفاعلين العموميين: المعهد الوطني للإحصاء والمعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية.

الهدف الاستراتيجي 1.1: تطوير نوعية التقديرات والتحاليل الاقتصادية والمالية

المؤشر 1.1.1 : الفارق بين الانجازات والتقديرات المرتبطة بنسبة النمو الاقتصادي							
وحدة المؤشر	انجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتّقديرات 2022 (1)/(2)	القيمة المستهدفة(*)	السنة
	12-	1.3-	1+	0.2+	%20	0.5	2024

(*) إدراج القيمة الخاصة بالسنة الثالثة من الإطار متوسط المدى المضمنة بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2022

تراجع الفارق بين الانجازات والتقديرات المرتبطة بنسبة النمو الاقتصادي في سنة 2022 بـ 0.8 ما يمثل 20% نقطة مرده تواصل حالة عدم اليقين التي ميزت الوضع الاقتصادي العالمي والوطني خلال هذه السنة في ضوء التداعيات السلبية للحرب الروسية الأكرانية التي أخلت بأفاق النمو وبعثرت كل السناريوهات الأولية لتأكيد عودة النشاط الاقتصادي في أغلب بلدان العالم بعد أزمة كوفيد 19. مع العلم وأن انجازات النمو في تونس فاقت التقديرات المحينة لسنة 2022 بـ 0.2 نقطة مئوية وهو منحى ايجابي للنشاط الاقتصادي في ظل الصعوبات والضغوطات التي لا تزال تلقي بضلالها على أداء المؤسسات والأفراد.

المؤشر 1.1 .2 : عدد المذكرات التحليلية المنجزة							
وحدة المؤشر	انجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتّقديرات 2022 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
	7	10	12	14	%117	12	2024

(*) إدراج القيمة الخاصة بالسنة الثالثة من الإطار متوسط المدى المضمنة بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2022

بلغ عدد الوثائق المنتجة من قبل الوحدات التشغيلية 14 وثيقة في سنة 2022، ما يمثل نسبة زيادة بـ 117% مقارنة بالأهداف المرسومة في إطار المشروع السنوي للأداء. ويفسر هذا الفارق الإيجابي بتعدد الأنشطة التحليلية والبحثية سواء تحت الطلب أو بمبادرات الإدارات المركزية في إطار تعميق الدراسات التشخيصية والبحث عن الحلول وتقديم المقترحات لجملة من الأسئلة والملفات المطروحة للدرس سيما وأن سنة 2022 شهدت اعداد رؤية تونس 2025 ووثيقة المخطط التنموي 2023-2025 فضلا عن متابعة برنامج الإجراءات العاجلة لتنشيط الاقتصاد ومواصلة التفاوض مع صندوق النقد الدولي من أجل صياغة برنامج دعم مالي جديد لتنفيذ جملة الإصلاحات الهيكلية التي أعلنت عنها الحكومة

ورغم الجهود المبذولة لتطوير نوعية التقديرات والتحاليل الاقتصادية والمالية فان القدرة على تحقيق النتائج المأمولة لا تزال تتأثر ببعض الإشكاليات من أهمها تواتر الصدمات الخارجية المرتبطة بالمحيط الاقتصادي الوطني والدولي

ومدى تأثير ذلك على بلوغ الأفاق المرسومة، بالإضافة الى عدم توفّر آلية تمكن من تقييم جودة المنتجات التحليلية للهياكل المعنية لقياس الأثر الاقتصادي والاجتماعي للسياسة العمومية. ولمعالجة هذه الإشكاليات يتوجب العمل على مواصلة دعم القدرات والاستثمار في اليات ووسائل التحليل الاقتصادي وكذلك تطوير مؤشرات الأداء على طول سلسلة النتائج.

الهدف الاستراتيجي 2.1: دعم جودة المعطيات الإحصائية

المؤشر 2.1. 1: نسبة انجاز العمليات الإحصائية المبرمجة							
وحدة المؤشر	انجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
	89	86.8	100	75	%75	100	2024

واجه المعهد الوطني للإحصاء خلال السنة الماضية العديد من الإشكاليات عند إنجازه للمسوحات المبرمجة مما أدى الى تراجع نسبة انجاز العمليات الإحصائية المبرمجة لتبلغ 75"% مقارنة بـ 100% مقدرة بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2022،

حيث يلاقي انجاز المسوحات المبرمجة جملة من الإشكالات من أهمها صعوبة العمل الميداني خاصة في ظل ضعف الثقافة الإحصائية حيث أضحى التعامل مع الأسر والمؤسسات صعبا بالنظر إلى رفضها التفاعل إيجابا مع أعوان الميدان، كما أن النقص الحاد في الموارد البشرية في بعض الاختصاصات أصبح عائقا أمام إنجاز بعض المسوح، علاوة على تعطل سير نشاط المعهد خلال سنة 2022 على خلفية بعض المطالب الاجتماعية والذي أدى الى تأجيل المسح الخاص بتوزيع الوقت، هذا بالإضافة الى عدم انجاز المسح الظرفي حول مؤشر ثقة المستهلك نظرا لتزامنه مع المسح الوطني حول الإنفاق والاستهلاك.

المؤشر 2.2.1 : احترام روزنامة النشر							
وحدة المؤشر	انجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتّقديرات 2022 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
	53.3	50	100	47.3	%47.3	100	2024

سجل المعهد خلال سنة 2022 نسبة انجاز روزنامة النشر دون الأهداف المرسمة نظرا للصعوبات المسجلة على مستوى التنسيق والتشاور مع منتجي الاحصائيات والهياكل العمومية والقطاع الخاص لإيجاد حلول جذرية بخصوص موافاة المعهد بالمعطيات الضرورية لاحتساب المؤشرات من ناحية والنقص الحاد في الموارد البشرية من ناحية أخرى، وذلك رغم الجهود المبذولة لدعم التنسيق والتشاور مع الأطراف المعنية لتوفير المعطيات الضرورية لاحتساب المؤشرات وذلك من خلال ابرام اتفاقيات تقنّن عملية تبادل المعطيات وتوفّر كل السبل التقنية واللوجستية الممكنة لذلك حت يتسنى معالجة البيانات ونشرها وفق الآجال.

على هذا الأساس، تتمثل أهم الإشكالات المطروحة لدعم جودة المعطيات الإحصائية في صعوبة العمل الميداني وضعف الثقافة الإحصائية فضلا عن ضعف التنسيق مع منتجي الإحصائيات صلب الهياكل الإحصائية العمومية التي تتوفر لديها المعلومة. ولتدارك هذه النقائص يتوجب العمل على مزيد مأسسة النفاذ الى المعلومة من خلال تكثيف إبرام اتفاقيات تبادل معطيات مع منتجي الاحصائيات والهياكل العمومية والقطاع الخاص وكذلك تعزيز الاستثمار في وسائل تكنولوجيا الاتصال ورقمنة المسارات والأنشطة.

الهدف الاستراتيجي 3.1: تحسين جودة الدراسات والتحاليل وتصويبها وفق الأولويات

المؤشر 3.1. 1: نسبة إنجاز الدراسات المبرمجة							
وحدة المؤشر	انجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتّقديرات 2022 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
	70	100	90	90	%100	100	2024

أنجز المعهد 33 مذكرة وتقريرا ودراسة وذلك باحتساب المذكرات النهائية والأشغال الظرفية أو المطلوبة من قبل هياكل أخرى محققا بذلك الهدف المقدر بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2022. وفي هذا الإطار تتمثل أهم المشاريع التي تم إنجازها في تطوير أنموذج "GEMMES" لتقييم انعكاس التغيرات المناخية على الوضع الاقتصادي الكلي في تونس (مشروع ممول من الوكالة الفرنسية للتعاون) فضلا عن إعداد وتطوير نموذج حول تقييم انعكاسات الإصلاحات في تونس Tunisia Reform Impact Model (مشروع ممول من الوكالة الأمريكية للتعاون الدولي في مجال التنمية USAID).

المؤشر 3.1. 2: تطور عدد النافذين إلى مواقع المعهد

وحدة المؤشر	انجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
	21.2-	46.2	8	10.4	%130	10	2024

سجل المؤشر الخاص بعدد النافذين لمواقع المعهد تطورا في عدد الزائرين خلال سنة 2022 بنسبة 10.4% ليتجاوز الهدف المرسوم لنفس السنة. ويعود ذلك بالأساس إلى تطوير سياسة النشر المعتمدة بالمعهد التي تمكن الزوار من الاطلاع على كل منتوجات المعهد التي تمت المصادقة عليها في الإبان علاوة على الحفاظ على نفس الوتيرة من الانتاجات.

ورغم هذه التطورات لا تزال عملية تقييم أداء منظومة الدراسات والتحاليل الاقتصادية والاجتماعية تشكو من بعض النقائص من أبرزها عدم توفّر آليات تمكن من متابعة دقيقة لتقدّم تنفيذ الدراسات ومن التعرف على عدد الدارسات التي يتمّ تحميلها من الموقع الالكتروني للهيكل المعني. لهذا ستتكثف الجهود خلال الفترة القادمة من أجل دعم المنهجيات وتدقيق المسارات البحثية بالإضافة الى تطوير التطبيقات والمنظومات المعلوماتية المعتمدة في إطار

السياسية الاتصالية للمعهد بما يسمح بتعزيز مساهمة الأنشطة البحثية والخدمات الاستشارية المسداة في دعم القرار العمومي.

2 - نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج:

بلغت جملة نفقات برنامج التوازنات الجملية والاحصاء المنجزة في سنة 2022 ما قيمته 47935 ألف دينار مقابل 49168 ألف دينار مقدرة بقانون المالية لنفس السنة، ما يمثل نسبة انجاز جملية بـ 97.4 % وهي نسبة مقبولة اجماليا.

وتتوزع نفقات برنامج التوازنات الجملية والاحصاء حسب طبيعة النفقة كما يلي:

جدول عدد 1

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2022 مقارنة بالتقديرات التوزيع حسب طبيعة النفقة

(الوحدة: ألف دينار)

بيان النفقات		تقديرات 2022	المنجز صرفا بعنوان 2022	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات 2022	
		قانون المالية التكميلي		بقايا الإعتمادات	نسبة الإنجاز
التأجير العمومي	اعتمادات التعهد	33 206	30 926	- 2 280	93.1%
	اعتمادات الدفع	33 206	30 926	- 2 280	93.1%
وسائل المصالح	اعتمادات التعهد	2 985	2 276	- 710	76.2%
	اعتمادات الدفع	2 985	2 276	- 710	76.2%
التدخل العمومي	اعتمادات التعهد	23 944	15 620	- 8 324	65.2%
	اعتمادات الدفع	23 944	15 620	- 8 324	65.2%
الإستثمارات المباشرة	اعتمادات التعهد				
	اعتمادات الدفع				
نفقات العمليات المالية	اعتمادات التعهد				
	اعتمادات الدفع				
الجملة	**اعتمادات التعهد**	**60 135**	**48 822**	**- 11 313**	**81.2%**
	اعتمادات الدفع	**60 135**	**48 822**	**- 11 313**	**81.2%**

*** دون اعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات.**

وقد تم انجاز مختلف النفقات المرتبطة بالبرنامج في حدود الاعتمادات المرسمة بقانون المالية باستثناء نفقات التسيير ونفقات التدخلات التي سجلت زيادة اجمالية على التوالي بـ76 ألف دينار و30 ألف دينار في اطار الحرص على انجاز النفقات الوجوبية والحتمية المحملة على المؤسسات العمومية مع العمل على دعم التدخلات ذات الصبغة الاجتماعية لإيجاد الاطار المحفز للموارد البشرية وان هذه النوعية من النفقات تمثل جزء ضئيلا في هيكلة تدخلات برنامج التوازنات الجملية والاحصاء.

وتتوزع نفقات برنامج التوازنات الجملية والاحصاء حسب الأنشطة كما يلي:

جدول عدد 2
تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2022 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب الأنشطة
(إع الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

البرامج الفرعية	بيـــــان الأنشطة	تقديرات 2022	المنجز صرفا بعنوان 2022	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات 2022	
		قانون المالية التكميلي		بقايا الإعتمادات	نسبة الإنجاز
البرنامج الفرعي 1 التقديرات والسياسات الإقتصادية والمالية	نشاط عدد 1: رسم بصفة دورية التقديرات الكلية وتحليل السياسات الاقتصادية المتعلقة بمخطط التنمية والميزان الاقتصادي	476	492	16	103.4%
	نشاط عدد 2: إنجاز التحاليل والدراسات المتعلقة بتمويل الاقتصاد ومتابعة القطاع المالي	268	268	0	100.0%
	نشاط عدد 3: إنتاج الإحصائيات الوطنية ونشرها وتحسين جودتها	53 665	42 698	- 10 967	79.6%
	نشاط عدد 4: إنجاز الدراسات الاقتصادية والاجتماعية وتقارير التنافسية	5 726	5 364	- 363	93.7%
	المجموع	**60 135**	**48 822**	**- 11 313**	**%81.2**

(*) يتم اعتماد الأنشطة المدرجة حاليا بمنظومة "أمد"

تتميز هيكلة نفقات برنامج التوازنات الجملية والاحصاء بأهمية الأنشطة المرتبطة بإنتاج الاحصائيات الوطنية ونشرها وتحسين جودتها والتي تستحوذ على القسط الأكبر من اجمالي الاعتمادات المخصصة للبرنامج.

وتتمثل أهم الأنشطة المتعلقة بالإحصاء في انتاج المسوحات الدورية والظرفية المرتبطة بالإحصائيات الديموغرافية والاجتماعية والإحصائيات الاقتصادية والإحصائيات الجهوية ومؤشرات التنمية المستدامة وكذلك أعمال النشر. وقد بلغت النفقات المنجزة بعنوان أنشطة إنتاج الإحصائيات الوطنية ونشرها وتحسين جودتها مبلغ 42363 ألف دينار في سنة 2022 دون التقديرات المرسمة لنفس السنة ما يمثل نسبة انجاز بـ 97.5%. وتفسر هذه الإنجازات بالتحكم في نفقات التسيير على غرار عدم اعتماد الزيادة القانونية في معلوم الكراء بالإضافة الى عدم انجاز كل النفقات المبرمجة على مستوى الاستثمار وبخاصة فيما يتعلق بالتحضير لعملية التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2024.

أما النفقات المنجزة بعنوان أنشطة الدراسات الاقتصادية والاجتماعية وتقارير التنافسية فقد بلغت قيمة 5572 ألف دينار سنة 2022 أي بنقص في حدود 154 ألف دينار عن التقديرات ما يمثل نسبة انجاز جملية بـ 97%. وتفسر هذه الفوارق أساسا بانخفاض حجم النفقات السنوية للتأجير بعنوان سنة 2022 نظرا لشغور خطة المدير العام للمعهد منذ بداية شهر أفريل والقيام بتسوية تسميات 2021 في أفريل 2022، وكذلك عدم تنفيذ بعض الاجراءات المبرمجة مثل تسميات والترقيات بالكفاءة. كما تستند الفوارق المسجلة بتراجع نفقات الوسائل بسبب المجهودات المبذولة للتحكم في الإنفاق إلى جانب عدم تنفيذ بعض الأنشطة المبرمجة من أهمها استشارة التكوين

واستشارة تدقيق السلامة المعلوماتية على منظومة تونابس التي لم تكن مثمرة في عديد الأقساط، فضلا عن عدم صرف الاعتمادات المخصصة للمهمات بالخارج والنقل. ولكن في المقابل عرفت نفقات استثمار المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية زيادة بـ 17 ألف دينار مردها تنفيذ جملة من المشاريع من أهمها اقتناء 10 حواسيب مكتبية بمبلغ 26ألف دينار وكذلك انجاز المسح السنوي لتنافسية المؤسسات الخاص بسنة 2021 بمبلغ 80 ألف دينار الى جانب اقتناء 04 رخص استغلال منظومة "ماتلاب" و05 رخص استغلال منظومة "GAMS" بمبلغ جملي قدره 90 أ د في إطار العمل على تنمية الكفاءات وتطوير الآليات والنماذج الاقتصادية بالمعهد.

وبناء على هذه التطورات ولتحسين مستوى الأداء يتوجب العمل على تطوير البرمجة ومتابعة تنفيذ الأنشطة مع الحرص خاصة على تنمية القدرات والتوظيف المثل للموارد البشيرة المتاحة ودعم الاستثمار في التكنولوجيات الحديثة وتحسين جودة المنتجات الإحصائية والدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية وكذلك تعزيز التنسيق الإحصائي وتطوير الجوانب الترتيبية والتنظيمية ذات العلاقة.

برنامج: دعم التنمية القطاعية و الجهوية

رئيس البرنامج: السيد بلقاسم عياد

تاريخ توليه مهمة قيادة البرنامج: سنة 2017

يرتكز برنامج دعم التنمية القطاعية والجهوية على ضبط التوجهات العامة للإستراتيجية التنموية القطاعية والجهوية وذلك من خلال:

- المساهمة في إعداد وتقييم الاستراتجيات والسياسات القطاعية والحرص على تناسقها مع الأهداف والأولويات الوطنية،
- بلورة سياسات التنمية الجهوية،
- برمجة ومتابعة إنجاز المشاريع العمومية،
- قيادة إعداد مخططات التنمية الخاصة بالقطاعات الاقتصادية والقطاعات الاجتماعية والتنمية الجهوية بالتنسيق مع مختلف الهياكل والوزارات المتدخلة،
- التنسيق بين مختلف المتدخلين لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 والأجندة الافريقية 2063 وصياغة التقرير الوطني حولهما وعرضهما على الهيئات الدولية،
- التنسيق بين هياكل التنمية الجهوية (المندوبية العامة للتنمية الجهوية وديوان تنمية الشمال الغربي وديوان تنمية الوسط الغربي وديوان تنمية الجنوب) لضمان تكامل التدخلات بمختلف أبعادها،
- متابعة تطور المؤشرات التنموية المتعلقة خاصة بمؤشرات البنية الأساسية والتجهيزات الجماعية على المستويين الجهوي والوطني.

وتساهم دواوين التنمية الجهوية (ديوان تنمية الشمال الغربي وديوان تنمية الوسط الغربي وديوان تنمية الجنوب) والمندوبية العامة للتنمية الجهوية في تحقيق أهداف البرنامج عبر:

- ✓ تحسين ظروف العيش من خلال إعداد و متابعة وتقييم البرامج الخصوصية للتنمية التي تعنى بتحسين البنية الأساسية والتجهيزات الجماعية وتوفير مواطن الشغل.
- ✓ دعم موارد الرزق توفير فضاءات للانتصاب الخاص وجزء من التمويل لفائدة باعثي المشاريع الصغرى والمتوسطة.
- ✓ قيادة وتحسين وتطوير عملية التخطيط والمتابعة عبر مرافقة المجالس الجهوية ومعاضدتها في التنسيق بين مختلف المتدخلين في ضبط وبلورة مخططات التنمية الجهوية ومتابعة تنفيذها وتقييم نتائجها محليا وجهويا.
- ✓ دفع الاستثمار الخاص من خلال المساهمة في تحسين وتطوير محيط الاستثمار بالجهات عبر تقديم جملة من خدمات المساندة والمساعدة الفنية والتوجيهية والمرافقة.

وفي ما يلي جدول يحوصل أهم الأنشطة والمشاريع التي يتم إنجازها في إطار تحقيق أهداف السياسة العمومية حسب مساهمة الفاعلين العموميين:

الأهداف الاستراتيجية	الفاعل العمومي	أهم الأنشطة والمشاريع التي سيتولى إنجازها في إطار تحقيق أهداف السياسة العمومية	مؤشر القياس
المساهمة في تحسين ظروف العيش	**المندوبية العامة للتنمية الجهوية**	مساندة التنمية بمناطق تدخل برنامج التنمية المندمجة والنهوض بالاستثمار الخاص وتحقيق توازن بين مختلف الجهات وتعزيز مؤشرات التنمية البشرية ودعم التشغيل وذلك من خلال توفير البنية التحتية الجماعية والبنية التحتية المنتجة	– تقرير سنوي حول مؤشرات البنية الأساسية والاجتماعية
دعم موارد الرزق	**المندوبية العامة للتنمية الجهوية**	المساهمة في دعم التشغيل لفائدة الباعثين الشبان من خلال تشجيعهم على بعث المشاريع الفردية ومرافقتهم خلال مختلف مراحل إنجاز المشاريع	– عدد مواطن الشغل المحدثة ضمن برنامج التنمية المندمجة
قيادة وتحسين عملية التخطيط والمتابعة	**المندوبية العامة للتنمية الجهوية ودواوين التنمية**	توفير المساعدة والمرافقة الفنية للمجالس الجهوية للتنمية لحسن إعداد مخططات التنمية الجهوية في إطار التوجهات الوطنية للتنمية ومتابعتها.	– إعداد وثيقة المخطط على مستوى ولايات الإقليم – إعداد تقرير سنوي لمتابعة المخطط الجهوي
دفع الاستثمار الخاص	**المندوبية العامة للتنمية الجهوية ودواوين التنمية**	دعم ومساندة الاستثمار على المستوى الجهوي والمحلي من خلال الإحاطة الفنية بالمستثمرين من خلال توفير الدراسات القطاعية على المستوى الجهوي والتعريف بفرص الاستثمار بالجهات عبر التنظيم والمشاركة في الندوات والتظاهرات،	– عدد دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع الخاصة

الهدف الاستراتيجي 1.2: إعداد الوثيقة التوجيهية تونس 2035 ومخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية

يندرج الهدف في إطار تجسيم الدور الأفقي لمهام الوزارة والهياكل الراجعة لها بالنظر من خلال المساهمة في إعداد وتقييم الاستراتيجيات والسياسات القطاعية وقيادة إعداد مخططات التنمية الخاصة بالقطاعات الاقتصادية والاجتماعية والتنمية الجهوية بالتنسيق مع مختلف الهياكل والوزارات المتدخلة والحرص على

تناسقها مع الأهداف والأولويات الوطنية وبلورة سياسات التنمية الجهوية، والتوجه نحو تخطيط أفضل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالإضافة إلى العمل على تطوير تقنيات التخطيط.

المؤشر 1.1.2 : إعداد الوثيقة التوجيهية							
وحدة المؤشر	انجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (2)/(1)	القيمة المستهدفة	السنة
وثيقة	-	-	1	1	100	-	-

تمت المصادقة على الوثيقة التوجيهية " تونس 2035" ضمن المجلس الوزاري المنعقد بتاريخ 27 ديسمبر 2022 والتي تمثل رؤية استراتيجية طويلة المدى للتوجهات والأولويات الوطنية في أفق 2035 وقاعدة للحوار بين القوى الحية والفاعلة في البلاد واطارا مرجعيا للمخطط التنموي للفترة (2023 –2025).

المؤشر 1.2 .2: صياغة وثيقة المخطط							
وحدة المؤشر	انجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (2)/(1)	القيمة المستهدفة	السنة
وثيقة	-	-	1	1	%100	-	-

تم سنة 2022 إعداد مخطط التنمية للفترة 2023-2025 حيث انطلقت الأشغال بتاريخ 08 فيفري 2022 من خلال اجتماع على مستوى وطني تلته ثلاثة اجتماعات على المستوى الجهوي:

- 09 فيفري 2022 لفائدة ولايات الشمال الغربي والوسط الغربي
- 11 فيفري 2022 لفائدة ولايات الجنوب
- 12 فيفري 2022 لفائدة ولايات الشمال الشرقي

وقد تم في إطار الإعداد لوثيقة المخطط:

- ✓ صياغة مختلف التقارير الجهوية لمخطط التنمية 2023-2025
- ✓ إحالة التقارير القطاعية إلى الوزارة
- ✓ دراسة المقترحات القطاعية والجهوية وتصنيف المشاريع (مشتركة، قطاع فقط، جهة فقط)
- ✓ عقد جلسات مقاربة بين المقترحات الجهوية والمقترحات القطاعية

- ✓ عقد سلسلة من الاجتماعات القطاعية لإثراء محتوى المخطط وبلورة الإصلاحات الضرورية وإيجاد الحلول الملائمة للإشكاليات التي تمت اثارتها خلال جلسات المقاربة
- ✓ صياغة النسخة النهائية للمخطط

وقد تمت المصادقة على وثيقة المخطط الثلاثي للفترة (2023 – 2025) ضمن المجلس الوزاري المنعقد بتاريخ 27 ديسمبر 2022.

ومن أهم إشكاليات إعداد المخطط التنموي صعوبة الملائمة بين الحاجيات الجهوية والقطاعية والموارد المالية والبشرية المتاحة.

الهدف الاستراتيجي 2.2: متابعة تنفيذ المشاريع المدرجة بالمخطط

المؤشر 1.2.2: متابعة تنفيذ المشاريع المدرجة بالمخطط							
وحدة المؤشر	انجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (1) / (2)	القيمة المستهدفة	السنة
وثيقة	-	-	1	1	100	1	2024

في إطار تجسيم استراتيجية البرنامج فيما يتعلق بمتابعة إنجاز المشاريع العمومية، يتم إعداد تقرير سنوي حول متابعة تنفيذ المشاريع والبرامج المدرجة بالمخطط التنموي يضبط نسب إنجاز المشاريع والبرامج والنظر في المشاريع التي تشكو صعوبات في التنفيذ والمشاريع المعطلة من أجل إيجاد حلول ملائمة لرفع الإشكاليات والصعوبات كما يمكّن التقرير من تقييم الخطة التنموية بمختلف القطاعات والجهات.

تم سنة 2022 إعداد تقرير حول متابعة تنفيذ المشاريع والبرامج المدرجة بالمخطط التنموي 2016-2020 والذي تم اعتماده كوثيقة مرجعية في إعداد المخطط التنموي 2023-2025 وذلك بالتنسيق مع مختلف المتدخلين على المستوى الجهوي والقطاعي.

الهدف 2-3: التوظيف الأمثل للاستثمارات وتحسين عملية انتقاء المشاريع التي سيتم ادراجها بميزانية الدولة

يمكّن هذا الهدف من رفع مردودية الاستثمارات العمومية من خلال حسن انتقاء المشاريع المقترحة من الوزارات القطاعية قبل إدراجها بالميزانية باعتماد درجة جاهزية المشروع (التقدم في الدراسات والتصفية العقارية).

وفي هذا الإطار، تتولى اللجنة الوطنية للموافقة على المشاريع العمومية دراسة ملفات المشاريع المقترح برمجتها وترسيمها بميزانية الدولة أو عرضها على التمويل الخارجي ثم إحالة قائمة المشاريع التي حظيت بالموافقة إلى رئاسة الحكومة للمصادقة عليها ثم إلى وزارة المالية لإدراجها بميزانية الدولة حسب الإمكانيات المالية المتاحة.

المؤشر 1.3.2 إعداد قائمة المشاريع التي حظيت بموافقة اللجنة الوطنية للموافقة على المشاريع العمومية							
وحدة المؤشر	انجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (2)/(1)	القيمة المستهدفة	السنة
قائمة	1	1	1	1	100	1	2024

تم خلال سنة 2022 إعداد قائمة في المشاريع العمومية حسب القطاعات لإدراجها بميزانية الدولة لسنة 2023 والتي حظيت بموافقة اللجنة المذكورة أعلاه.

الهدف 2-4: المساهمة في تحسين ظروف العيش ودعم موارد الرزق ودفع الاستثمار الخاص

يتناغم هذا الهدف الاستراتيجي مع رؤية "مهمة الاقتصاد والتخطيط" من خلال برمجة مشاريع تهدف لتحسين ظروف العيش ودعم موارد الرزق ودفع الاستثمار الخاص عبر البرامج الخصوصية للتنمية. كما يساهم في مساندة الاستثمار القطاعي والجهوي من خلال تقديم المساعدة الفنية لمختلف المتدخلين العموميين والخواص على المستوى الوطني والجهوي بما يساهم في تنشيط التنمية والحركية الاقتصادية.

المؤشر 1.4.2:: إعداد تقرير سنوي حول مؤشرات البنية الأساسية والاجتماعية							
وحدة المؤشر	انجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (2)/(1)	القيمة المستهدفة	السنة
وثيقة	1	1	1	1	100	1	2024

دأبت الوزارة على إعداد تقرير سنوي حول مؤشرات البنية الأساسية والاجتماعية حسب الجهات وتطورها والذي يعتبر وثيقة مرجعية يتم اعتمادها من قبل كل المتدخلين.

المؤشر 2.4.2: عدد مواطن الشغل المحدثة ضمن برامج التنمية الجهوية							
وحدة المؤشر	انجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
عدد مواطن الشغل المحدثة ضمن برامج التنمية الجهوية	5312	7886	7835	4078	52	5000	2024

يتمثل المؤشر في احتساب عدد مواطن الشغل المحدثة عن طريق بعث المشاريع الفردية وإنجاز عناصر البنية الأساسية المنتجة ضمن برامج التنمية الجهوية (برنامج التنمية المندمجة والبرنامج الجهوي للتنمية: موارد الرزق واعتماد الانطلاق).

يلاحظ تراجعا في عدد مواطن الشغل المحدثة ضمن البرامج الخصوصية للتنمية سنة 2022 وقد تم انجاز 52 % من التقديرات ويعود ذلك إلى تأخر الانطلاق الفعلي في إنجاز بعض المشاريع المدرجة ضمن القسط الثالث من برنامج التنمية المندمجة وخاصة المشاريع المتعلقة بتهيئة 10 مناطق سقوية وبعض الفضاءات الصناعية المبرمجة لسنة 2022 إلى جانب مخلفات جائحة كوفيد 19 التي أثرت سلبا على نسق بعث المشاريع الفردية وإنجاز عناصر البنية الأساسية المنتجة ضمن برامج التنمية الجهوية.

المؤشر 3.4.2: عدد المشاريع الخاصة التي تم تمويلها في إطار اعتماد الانطلاق							
وحدة المؤشر	انجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
عدد المشاريع الخاصة التي تم تمويلها في إطار اعتماد الانطلاق	2015	2132	2469	2179	88.3	2879	2024

تمت المحافظة على نسق تمويل المشاريع ضمن آلية اعتماد الانطلاق سنة 2022 مقارنة بإنجازات سنوات 2020 و2021. وقد تم تحقيق نسبة إنجاز سنة 2022 بلغت 88 % ويعود ذلك لتراجع نسبة المشاريع الممولة عن طريق البنك التونسي للتضامن وبنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة.

المؤشر 4.4.2: عدد المشاريع الخاصة التي تمت دراستها							
وحدة المؤشر	انجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
عدد المشاريع الخاصة التي تمت دراستها	446	670	720	518	72	670	2024

مقارنة بإنجازات سنة 2021 عرفت وتيرة إعداد دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية تراجعا خلال سنة 2022 حيث تم تحقيق نسبة إنجاز سنة 2022 بلغت 72 % ويعود ذلك إلى تداعيات الوضع الاقتصادي العالمي التي أدت لتراجع نوايا الاستثمار والمبادرة الخاصة.

الهدف الاستراتيجي 5.2: متابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030

يعكس هذا الهدف التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة (أجندة الأمم المتحدة 2030) ويبرز الإنجازات المسجلة والصعوبات والعراقيل والتحديات المرتبطة بتنفيذ هذه الأهداف على المستوى الوطني وأفضل الممارسات التي يمكن الاستفادة منها وتقاسمها مع باقي دول العالم.

المؤشر 2-5-1: تقرير وطني طوعي حول تنفيذ أهداف التنمية المستدامة							
وحدة المؤشر	انجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
تقرير	0	1	0	0	-	1	**2025**

2 - نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج:

بلغت إنجازات البرنامج عدد 2 لمهمة الاقتصاد والتخطيط 453629 ألف دينار بفارق 238451 ألف دينار عن الميزانية التي تم رصدها وبذلك تقدر نسبة انجاز ميزانية 65,5 %.

جدول عدد 1
تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2022 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب طبيعة النفقة

(الوحدة: ألف دينار)

بيـــــــــــان النفقات		تقديرات 2022	إنجازات 2022 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
		ق.م التكميلي (1)		المبلغ (2) - (1)	نسبة الإنجاز% (2)/ (1)
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	19986	18 811	- 1 175	94.1%
	اعتمادات الدفع	19986	18 811	- 1 175	94.1%
نفقات التسيير	اعتمادات التعهد	1 393	1 229	- 164	88.2%
	اعتمادات الدفع	1 393	1 229	- 164	88.2%
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	670 701	433 589	- 237 112	64.6%
	اعتمادات الدفع	670 701	433 589	- 237 112	64.6%
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد				
	اعتمادات الدفع				
نفقات العمليات المالية	اعتمادات التعهد				
	اعتمادات الدفع				
المجموع	**اعتمادات التعهد**	**692080**	**453629**	**- 238451**	**65.5%**
	اعتمادات الدفع	**692080**	**453629**	**- 238451**	**65.5%**

*** دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات.**

جدول عدد 2

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2022 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب الأنشطة

(إع الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

بيـــــــــــــان الأنشطة	تقديرات 2022 ق.م أو تكميلي (1)	إنجازات 2022 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات المبلغ (2) - (1)	نسبة الإنجاز% (2)/ (1)
تخطيط التنمية	379	596	217	157.2%
متابعة تنفيذ المشاريع والبرامج العمومية	0	0		
إدارة وتقييم الاستثمارات العمومية	234	203	- 31	86.8%
إدارة وتمويل البرنامج الجهوي للتنمية	605 823	409 030	- 196 793	67.5%
إدارة وتمويل برنامج التنمية المندمجة	71 912	30 850	- 41 062	42.9%
مساندة التنمية الجهوية والمحلية	13 732	12 950	- 782	94.3%
المجموع	**692080**	**453629**	**238451**	**%65.5**

(*) يتم اعتماد الأنشطة المدرجة حاليا بمنظومة "أمد"

*** دون اعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات.**

تم في إطار ميزانية وزارة الاقتصاد والتخطيط رصد اعتمادات بقيمة 692080 ألف دينار لبرنامج دعم التنمية القطاعية والجهوية وقد تم صرف اعتمادات بقيمة 453629 ألف دينار أي بنسبة انجاز تقدر بـ 65,5 %. ويهم الفارق اعتمادات غير مصروفة موزعة بين نفقات التأجير (بفارق يقدر بـ 1175 ألف دينار) ونفقات وسائل المصالح (بفارق يقدر بـ 164 ألف دينار) ونفقات التدخلات (بفارق يقدر بـ 237112 ألف دينار).

ويعود فارق الاعتمادات غير المصروفة بالنسبة لنفقات وسائل المصالح إلى التقليص بنسبة 20% من الميزانية المخصصة لنفقات التسيير بالنسبة لدواوين التنمية والمندوبية العامة لتنمية الجهوية.

وبخصوص الاعتمادات غير المصروفة بالنسبة لنفقات التدخلات فانه تجدر الإشارة أنه بالنسبة للبرنامج الجهوي للتنمية فقد وردت على مصالح الوزارة طلبات لفتح اعتمادات بحوالي 111,8 مليون دينار تمّ توجيهها إلى مصالح الهيئة العامة للتصرّف في ميزانية الدولة بوزارة المالية غير أنه لم يتم فتحها خلال السنة المالية 2022 وذلك باعتبار الضغوطات التي عرفتها المالية العمومية. وقد أثرت هذه الوضعية على باقي العناصر.

برنامج: التعاون الدولي

رئيس البرنامج: مفيدة جاء بالله الصرارفي

تاريخ توليه مهمة قيادة البرنامج: 2017

2- نتائج أداء البرنامج:

في إطار تغطية الحاجيات المالية الخارجية التي يتم تحديدها بالميزان الاقتصادي وتوازنات المالية العمومية، تواصل هياكل التعاون الدولي عملها على تعبئة الموارد اللازمة عبر تقديم طلبات التمويل سواء لدعم ميزانية الدولة أو لتمويل جملة من المشاريع والبرامج.

وترتكز استراتيجية التعاون المالي الدولي على العمل على تنويع مصادر التمويل لترشيد التداين الخارجي خاصة من حيث كلفة الدين ومزيد العمل على تخفيضها بالحصول على موارد بنسب فائدة غير مرتفعة مع تحسين وترشيد استعمال موارد الاقتراض. كما تعمل هياكل التعاون المالي الدولي على مزيد تعبئة الموارد في شكل هبات للتخفيض في أعباء الاقتراض على ميزانية الدولة.

يلعب التعاون الفني دورا فاعلا في الخطة التنموية للبلاد باعتبار ما يوفره من فرص توظيف بالخارج تدعم المجهود الوطني لتشغيل حملة الشهادات ومساهمته في النهوض بتصدير الخدمات الفنية وخاصة منها خدمات مكاتب الخبرة العمومية والخاصة في إطار التعاون الثلاثي والتعاون جنوب-جنوب. كما يمثل أداة هامة لإشعاع تونس في الخارج وتدعيم علاقات التعاون مع البلدان الشقيقة والصديقة وتنويع أساليبها وفق منهج التضامن والمصلحة المشتركة إضافة إلى رفع الموارد المالية بالعملة الصعبة من تحويلات المتعاونين بالخارج.

المساهمة في تطوير نشاط التعاون الفني التونسي كجزء من سياسة تونس في مجال التعاون الدولي.

أهم الأولويات والأهداف: في إطار تنفيذ السياسة الوطنية في مجال التعاون الفني تسعى الوكالة إلى النهوض بالتعاون الفني التونسي من خلال تحقيق هدفين أساسين هما: **تنمية نشاط توظيف المتعاونين بالخارج** وتنمية **نشاط التعاون جنوب-جنوب.**

الهدف الاستراتيجي 1.3: دعم التعاون المالي

يتعلق هذا الهدف بأحد أهم ركائز التعاون الدولي وهو التعاون المالي مع المؤسسات المالية الثنائية والإقليمية ومتعددة الأطراف.

ويتم قياس مدى تحقيق هذا الهدف عن طريق 2 مؤشرات وهي:

- حجم التعهدات المالية المنجزة: وهي القيمة الجملية للتمويلات الخارجية المبرمة في إطار الاتفاقيات الموقعة مع الأطراف الممولة خلال السنة المعنية
- السحوبات مقارنة بالتعهدات المبرمة: وذلك لمتابعة مدى استهلاك الموارد المتاحة بعنوان التعهدات المالية المبرمة والوقوف على أهم الصعوبات التي تحول دون تحقيق نسب الاستهلاك المرجوة وتطوير سبلا المتابعة والتنسيق لضمان النجاعة في استعمال الموارد الخارجية.

المؤشر 1.1.3 : حجم التعهدات المالية المبرمة							
وحدة المؤشر	انجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021 (1)/(2)	القيمة المستهدفة(*)	السنة
مليون دينار	9437	2824	6251	5494	87%	5022	2024

(*) إدراج القيمة الخاصة بالسنة الثالثة من الإطار متوسط المدى المضمنة بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2022

مثّلت التعهدات المالية التي تم تعبئتها سنة 2021 حوالي87% من التقديرات، لتبلغ 5494 م.د.ت مقابل تقديرات بـ 6251 م.د.ت، ويعود ذلك أساسا إلى الظروف التي تمرّ بها البلاد عموما والإجراءات التي تم اتخاذها قصد الحدّ من المديونية، بالإضافة إلى صعوبة الحصول على تمويلات خارجية نظرا للتخفيضات المتواترة للترقيم السيادي لتونس والتي حالت دون تعبئة التمويلات الخارجية بالقدر المطلوب، في ظل التأخر في التوصل إلى اتفاق جديد مع صندوق النقد الدولي.

المؤشر 1.3 .2 : حجم السحوبات مقارنة بالتعهدات المبرمة							
وحدة المؤشر	انجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتّقديرات 2022 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
مليون دينار	4906	5918	7400	4335	84,339	4952	2024
%	66	47	84	78.9	51.4	98	99

(*) إدراج القيمة الخاصة بالسنة الثالثة من الإطار متوسط المدى المضمنة بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2022

بلغ حجم السحوبات مقارنة بالتعهدات المبرمة سنة 2021 حوالي 84.339 م.د. ت. أي بنسبة إنجاز 51.4%. ويعود ذلك أساسا إلى التراجع الهام لحجم التعهدات المبرمة مثلما تم تبيانه في المؤشر الأول، مقابل تحقيق حجم السحوبات المنتظرة (4335 م.د.ت مقابل تقديرات بقيمة 7400 م.د.ت أي بنسبة إنجاز 94 %).

بالنسبة لتعبئة الموارد المالية:

- الظروف التي تمرّ بها البلاد عموما والإجراءات التي تم اتخاذها قصد الحدّ من المديونية،
- صعوبة الحصول على تمويلات خارجية نظرا للتخفيضات المتواترة للترقيم السيادي لتونس والتي حالت دون تعبئة التمويلات الخارجية بالقدر المطلوب،
- التأخر في التوصل إلى اتفاق جديد مع صندوق النقد الدولي.

بالنسبة للسحوبات:

- صعوبات على مستوى إنجاز المشاريع العمومية عامة وتلك الممولة عن طريق موارد خارجية بالخصوص
- برمجة جلسات عمل مع مختلف الأطراف المتدخلة لإيجاد الحلول الكفيلة بدفع إنجاز المشاريع العمومية وبالتالي الرفع من نسق السحوبات
- العمل على إرساء نظام معلوماتي للتعاون الدولي إلى جانب منظومة لمتابعة إنجاز المشاريع العمومية الممولة عن طريق موارد خارجية ومنصة رقمية للتصرف في مصفوفات الإصلاحات
- الحرص على تمويل المشاريع الجاهزة من الناحية الفنية

- البحث عن مصادر وآليات تمويل جديدة

الهدف الاستراتيجي 3 .2: دعم التعاون الفني

يتعلق هذا الهدف بأحد الأنشطة الرئيسية للوكالة وهو يعكس العمل الذي تقوم به مصالح الوكالة المركزية ومكاتبها بالخارج على مستويات عدة من إثراء لبنك المعطيات الخاصة بالمرشحين للعمل بالخارج، ومن أنشطة استكشاف واتصال وترويج وقد تم وتحديد الزيادة في عدد الانتدابات ضمن مشروع القدرة على الاداء للوكالة لسنة 2022 بنسبة **3 %** مقارنة بسنة 2021 أي ما يعادل**75**انتداب جديد.

المؤشر 2.3 .1 : تطور عدد المتعاونين المنتدبين

وحدة المؤشر	انجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتّقديرات 2022 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
%	% 50.25-	%59	%3	%41.2	%37.09	%3	2022
عدد	1562	2486	2561	3511	%137	2561	2022

(*) إدراج القيمة الخاصة بالسنة الثالثة من الإطار متوسط المدى المضمنة بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2022

تمثلت التقديرات الأولية لعدد المنتدبين الجدد خلال سنة 2022 ب 2561 منتدب جديد في حين تم انتداب 3511 بزيادة 950 منتدب جديد بالمقارنة مع التقديرات الأولية

بلغ مؤشر تطور عدد المتعاونين التونسيين سنة 2022 نسبة **37.1%** متجاوزا في ذلك تقديرات المؤشر والمتمثلة في زيادة سنوية بنسبة 3 % إذ بلغ عدد المنتدبين 3511 محققا عودة إلى الأرقام المسجلة قبل الجائحة إذ تعتبر نتائج سنة 2022 بداية الخروج من تداعيات الأزمة المنجرة عن الجائحة التي كان لها تأثير ملحوظ على حجم الانتدابات المسجلة خلال سنتي 2020 و2021.

أما من ناحية التوزيع القطاعي لانتدابات سنة 2022 فقد تصدّر القطاع الصحيّ قائمة القطاعات المستقطبة للكفاءات التونسية بالخارج منذ سنة 2020 حيث بلغ عدد المنتدبين من الإطارات الشبه طبية1087 بنسبة نمو

تقدر بـ 25 % مقارنة بسنة 2021، أما انتدابات الإطارات الطبية، فقد بلغت قرابة 163 مقابل 114 في نفس الفترة من سنة 2021.

ويأتي قطاع التعليم بمختلف مراحله في المرتبة الثانية من حيث عدد الانتدابات لسنة 2022 بـ 862. منتدبا أي ما يزيد عن 24 % من مجموع الانتدابات. وتجدر الإشارة إلى أن الانتدابات في التعليم العالي بدأت تسترجع نسقها بعد أن شهدت انخفاضا ملحوظا في السنوات الماضية حيث ارتفع عدد المنتدبين من التعليم العالي إلى 220 انتدابا مقابل 97 في نفس الفترة من سنة 2021 بارتفاع بـ 126% إلاّ أنّ هذا الرقم لا يرتقي إلى معدّل الانتدابات في فترة ما قبل الجائحة الصحية حيث كان يناهز 400 منتدبا سنويا.

المؤشر 2.3 .2 : تطور عدد مشاريع التعاون جنوب–جنوب

وحدة المؤشر	انجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتّقديرات 2022 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
عدد	30	128	141	159	%113	141	2022
%	−50	327	10	13	0.3	10	2022

(*) إدراج القيمة الخاصة بالسنة الثالثة من الإطار متوسط المدى المضمنة بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2022

تطور عدد مشاريع المعونة الفنية سنة 2022 بـ 13% مقارنة بسنة 2021 متجاوزا بذلك القيمة المستهدفة المتمثلة في زيادة سنوية 10 % ويعود هذا التطور إلى الحركية التي عرفها هذا النشاط منذ سنة 2021 خاصة مع اعتماد الوكالة على الآليات الحديثة للتكوين عن وهو ما أثر إيجابيا على حجم عدد المشاريع التدريبية المنجزة إذ بلغ عدد المستفيدين من الدورات التدريبية هذه السنة 501 أغلبهم من بلدان افريقيا الغربية مقابل 133 خلال السنة الماضية.

كذلك عرف تشاط ايفاد الخبراء لإنجاز مشاريع المعونة الفنية انتعاشة ملحوظة مقارنة مع سنة 2021حيث سجلت الوكالة إيفاد 161 خبيرا للقيام بمهمات معونة فنية في مجالات مختلفة نذكر من بينها الإعلامية ودعم القدرات في مجال التعاون الفني وهندسة التكوين وهندسة المياه في مقابل 124 خبير خلال السنة المنقضية.

وفي هذا الإطار يمكن الاشارة إلى أن تطور حجم مشاريع التعاون جنوب–جنوب ساهم فيه بقسط وافر توصل الوكالة إلى إنجاز جملة من المشاريع في إطار تعاونها مع البنك الاسلامي للتنمية حيث أن هذا التعاون في إطار آلية تبادل الخبرات (REVERSE LINKAGE) مكن من تنفيذ أنشطة تتعلق بإيفاد الخبراء التونسيين وكذلك أنشطة تدريبية لفائدة الاطارات الأجنبية في كل مشروع.

2 - نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج:

تم خلال سنة 2022 تسجيل نتائج ايجابية على مستوى تحقيق الاهداف المنشودة والتي عهد بها إلى الفاعل العمومي الوكالة التونسية للتعاون الفني حيث بلغت زيادة بـ 37.9% مقارنة ب التقديرات في ما يخص الهدف الأول المتمثل في تطور عدد المتعاونيين المنتدبين و زيادة بـ 13% مقارنة بالتقديرات بالنسبة للهدف الثاني المتمثل في تنمية نشاط التعاون جنوب–جنوب وفي علاقة بتنفيذ الميزانية فقد تم إنجاز حوالي 73% من الاعتمادات المرصودة بعنوان نفقات التصرف المتمثلة أساسا في نفقات الأجور و التسيير و 64 من نفقات التنمية و التي تهم أساسا بعض الشراءات الخاصة بالمعدات و البرمجيات الإعلامية و تهيئة المقر مع بعض المساهمات في تنمية نشاط التعاون جنوب– جنوب.

هذا وحقق نشاط التعاون الفني خلال سنة 2022 عودة إلى الأرقام المسجلة قبل الجائحة إذ تعتبر سنة 2022 بداية الخروج من تداعيات الأزمة المنجرة عن الجائحة التي كان لها تأثير ملحوظ على حجم الانتدابات المسجلة خلال سنتي 2020 و2021 وبالتالي فقد تم وضع مؤشرات متناسبة مع الوضع العام الذي كان سائدا في تلك الفترة.

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2022 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب طبيعة النفقة

الوحدة: ألف دينار

بيان النفقات		تقديرات 2022	المنجز صرفا بعنوان 2022	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات 2022	
		قانون المالية التكميلي		بقايا الاعتمادات	نسبة الإنجاز
التأجير العمومي	اعتمادات التعهد	6 901	5 598	- 1 303	81.1%
	اعتمادات الدفع	6 901	5 598	- 1 303	81.1%
وسائل المصالح	اعتمادات التعهد	768	614	- 154	80.0%
	اعتمادات الدفع	768	614	- 154	80.0%
التدخل العمومي	اعتمادات التعهد	630	392	- 238	62.3%
	اعتمادات الدفع	630	392	- 238	62.3%
الاستثمارات المباشرة	اعتمادات التعهد				
	اعتمادات الدفع				
نفقات العمليات المالية	اعتمادات التعهد	45 130	47 862	2 732	106.1%
	اعتمادات الدفع	45 130	47 862	2 732	106.1%
الجملة	**اعتمادات التعهد**	**53 429**	**54 467**	**1 038**	**101.9%**
	اعتمادات الدفع	**53 429**	**54 467**	**1038**	**101.9%**

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2022 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب البرامج الفرعية و الأنشطة
(إع الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البرامج الفرعية	بيان الأنشطة	تقديرات 2022	المنجز صرفا بعنوان 2022	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات 2022	
		قانون المالية التكميلي		بقايا الاعتمادات	نسبة الإنجاز
البرنامج الفرعي 1 التعاون المالي والفني	نشاط عدد 1: التعاون المالي	47 203	49 839	2 636	105.6%
	نشاط عدد 2: التعاون الفني	6 226	4 628	- 1 598	74.3%
	المجموع	**53 429**	**54 467**	**1 038**	**101.9%**

بخصوص النشاط عدد 2 والمتعلق بالتعاون الفني والذي عهد به إلى الوكالة التونسية للتعاون الفني فقد تم خلال سنة 2022 تحويل % 77 من الاعتمادات المرصودة بعنوان نفقات تسيير الوكالة وذلك وفقا للتمشي المعمول به منذ سنوات بتحويل الاعتمادات وفقا للمصاريف الحاصلة وقد تم أنجاز حوالي 73% من النفقات المتعهد بها كما تم تنفيذ حوالي 80% من الاعتمادات المرصودة بعنوان نفقات التدخل والمتأتية اساسا من الموارد الذاتية للوكالة. هذا وبخصوص نفقات الاستثمار فقد تم أنجاز 64% من الاعتمادات المرصودة وذلك نظرا للصعوبات الناتجة عن طول الإجراءات خاصة فيما يتعلق بالشراءات على منظومة تونيبس وقد تم تلقي الاعتمادات بقدر التعهدات المنجزة.

برنامج: الإحاطة بالاستثمار

رئيس البرنامج: السيد عبد المجيد مبارك

تاريخ توليه مهمة قيادة البرنامج: 2019

1- نتائج أداء البرنامج:

في ظل الصعوبات الي يشهدها المحيط الاقتصادي الدولي والإقليمي والضغوطات الي يشهده الظرف الاقتصادي الوطني، يكتسي نشاط الوزارة فيما يتعلق بدفع الاستثمار الخاص وتطوير مناخ الاعمال من أهمية خاصة ضمن المحاور الاستراتيجية لوزارة الاقتصاد والتخطيط. ويعتبر هذا الملف من اهم الملفات المدرجة ضمن مهام الوزارة باعتباره من اهم محركات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

في هذا الإطار، وفي إطار التواصل وتعزيز مع ما تم إنجازه خلال السنوات السابقة واعتبارا لمهامها ومشمولاتها، حرصت الوزارة وهياكلها المختصة سنة 2022على تدعيم نشاطها في هذا الجانب من اجل المساهمة في تطوير الاستثمار الخاص وذلك عبر العمل على عدة محاور التي تم ادراجها ضمن المشروع السنوي للأداء والمتمثلة في:

- تقييم وتطوير المناخ العام للأعمال والاستثمار من خلال التنسيق مع مختلف المتدخلين العموميين وفي إطار الحوار مع القطاع الخاص وتكريس مبدا حرية الاستثمار
- تطوير علاقات التعاون الدولي في مجال الاستثمار الخاص
- تطوير الخدمات الموجهة للمستثمرين وتبسيطها ورقمنتها
- متابعة المشاريع والإحاطة بالمؤسسات ومساندة المستثمرين
- دعم العمل الترويجي لتسويق لصورة تونس كموقع متميز للاستثمار لدى أوساط الأعمال العالمية واستهداف القطاعات ذات الأولوية والأنشطة التي توفر فيها بلادنا مزايا تفاضلية مع إرساء توجه يستجيب لمقتضيات الظرف الخصوصي
- تشجيع الاستثمار ومنح الحوافز من خلال تدخلات الصندوق التونسي للاستثمار

بخصوص هيكلة البرنامج، والإضافة الى الوحدات العملياتية للمصالح المركزية للوزارة يضم برنامج الإحاطة بالاستثمار 3 فاعلين عموميين:

- الهيئة التونسية للاستثمار
- وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي
- الصندوق التونسي للاستثمار

ويبين الجدول التالي مساهمة الفاعلين العموميين في تنفيذ السياسة العمومية:

الفاعل العمومي	المساهمة في تنفيذ السياسة العمومية
الهيئة التونسية للاستثمار	التصريح بالاستثمار، الاحداث القانوني للشركات، إقرار الحوافز، الإحاطة بالمستثمرين والمؤسسات ورقمنة الخدمات الموجهة للمستثمرين والشركات
وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي	الترويج لصورة تونس كموقع متميز للاستثمار ومرافقة المؤسسات الاجنبية
الصندوق التونسي للاستثمار	تقديم الدعم المالي للاستثمار الخاص من خلال صرف المنح والمساهمات في رأس المال والاكتتاب في الصناديق المخصصة لدعم الاستثمار وذلك في اطار تنفيذ احكام قانون الاستثمار

الهدف الاستراتيجي 1.4: تطوير سياسات الاستثمار ومناخ الاعمال

يترجم هذا الهدف اجمالا تدخلات الوزارة والهياكل الراجعة لها بالنظر بخصوص مساهمتها في دعم مساهمة الاستثمار الخاص المحلي والاجنبي في المجهود التنموي وذلك من خلال العمل على تطوير سياسات الاستثمار وتطوير مناخ الاعمال وفقا لحاجيات الاستثمار الخاص والتحديات والممارسات العالمية الفضلى في هذا المجال

المؤشر 1.1.4 : عدد الوثائق القانونية والاستشارات وتقارير التقييم المنجزة							
وحدة المؤشر	انجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (1)/(2)	القيمة المستهدفة(*)	السنة
عدد	110	190	200	250	%125	200	2025

مقارنة بسنة 2021، شهدت تدخلات الوزارة في هذا المجال نسقا حثيثا بالعلاقة خاصة مع الشروع في تنفيذ إصلاحات جوهرية لتحسين مناخ الاستثمار واستعادة نسق النمو وتعزيز صلابة مقومات الاقتصاد الوطني في ظل تداعيات جائحة كوفيد 19 والحرب الروسية الاوكرانية.

وفي هذا المجال، تركز النشاط خلال سنة 2022 على الانطلاق في إعداد وتنفيذ برنامج الإجراءات العاجلة لتنشيط الاقتصاد ولاسيما المرسوم عدد 68 لسنة 2022 المتعلق بضبط أحكام خاصة لتحسين نجاعة تنفيذ المشاريع العمومية والخاصة.

كما شهدت سنة 2022، الانطلاق في مشروع تقييم الإطار القانوني والمؤسساتي للاستثمار بهدف تطويره وملائمته مع التوجهات الوطنية والعالمية في مجال الاستثمار إلى جانب مواصلة الجهود الرامية إلى الإحاطة بالمستثمرين والحوار والتواصل مع القطاع الخاص واتخاذ إجراءات جديدة في مجال التراخيص في اطار تكريس مبدا حرية الاستثمار:

في مجال تحسين المنظومة التشريعية والترتيبية للاستثمار وتحسين مناخ الاستثمار

- إعداد وإصدار المرسوم عدد 68 لسنة 2022 المتعلق بضبط أحكام خاصة لتحسين نجاعة تنفيذ المشاريع العمومية والخاصة،
- إعداد النصوص التطبيقية لهذا المرسوم والتي تتعلق خاصة مجموعة من الأوامر والقرارات المتعلقة بإحداث لجان وبضبط شروط وإجراءات تطبيق بعض احكام هذا المرسوم
- الشروع في تقييم قانون الاستثمار قصد معالجة الصعوبات التي تعترض المستثمرين واستغلال الفرص المتاحة.
- مراجعة الأمر الحكومي عدد 389 لسنة 2017 المتعلق بالحوافز المالية بالتنسيق مع الهيئة التونسية للاستثمار قصد تيسير إجراءات إسناد الحوافز والرفع من نجاعتها،
- اقتراح إجراءات لدفع الاستثمار في إطار إعداد قانون المالية لسنة 2023،

كما تميزت سنة 2022 بتطوير التعاون والحوار مع القطاع الخاص حيث تم عقد العديد من حلقات الحوار بغرض تحديد معوقات الاستثمار واقتراح الحلول الضرورية لتجاوزها. وقد شمل هذا الحوار اهم المحاور المتعلقة بمناخ الاستثمار وممارسة الاعمال: احداث المؤسسات والملكية العقارية والخدمات المسداة من قبل الجماعات المحلية ومنظومة تحفيز الاستثمار والتمويل والتشغيل واللوجستيك والتجارة الخارجية والصفقات العمومية والنظام الجبائي

ونظام الصرف والمنافسة وتسوية النزاعات. وقد تمخض عن جلسات الحوار مع القطاع الخاص مجموعة من الإجراءات العملية التي يتم العمل حاليا على تركيزها تدريجيا.

في مجال التراخيص وتكريس حرية الاستثمار:

تم العمل خلال سنة 2022 على مزيد تحرير المبادرة الخاصة والتقليص من القيود على المبادرة من خلال إصدار قائمة ثانية من التراخيص التي تم حذفها (25 ترخيصا) بمقتضى الأمر الرئاسي عدد 317 لسنة 2022.

كما انطلق العمل بالمنصّة الرقمية "النفاذ إلى السوق" www.market-access.gov.tn/fr، بغرض توفير المعلومة للمستثمر ورقمنة الخدمات. وتوفر هذه المنصة قاعدة معطيات محيّنة حول تراخيص تعاطي الأنشطة والتراخيص الادارية وكرّاسات الشروط والشروط والإجراءات والآجال المرتبطة بإسناد التراخيص.

كما تمّ، في إطار عمل تشاركي، إعداد مشروع أمر يتعلق بتنقيح وإتمام الأمر الحكومي عدد 417 لسنة 2018 في اتجاه حذف قائمة ثالثة من تراخيص ممارسة الأنشطة الاقتصادية والتراخيص الإدارية لإنجاز مشروع.

في مجال إعداد استراتيجية الاستثمار الخاص:

- المساهمة في إعداد الوثيقة الأولية حول الرؤية الاستراتيجية لتونس في أفق 2035 وذلك في الجزء المتعلق بالاستثمار الخاص،
- المساهمة في إعداد مخطط التنمية للفترة 2023-2025،
- المساهمة في إعداد خطة العمل لدفع الاستثمار الخاص في إطار الميزان الاقتصادي لسنة 2023.

المؤشر 1.4 .2 : عدد الملفات المدروسة في إطار دعم التعاون الدولي في مجال الاستثمار							
وحدة المؤشر	انجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (1)/(2)	القيمة المستهدفة(*)	السنة
عدد	10	30	20	30	%150	25	2025

وقد تم العمل أيضا سنة 2022 على تطوير منظومة الاتفاقيات الدولية للاستثمار ودعم مجالات التعاون الدولي من خلال:

- استكمال مراجعة الأنموذج التونسي لاتفاقيات الاستثمار والإعداد لعرضه على مصادقة مجلس وزاري مضيّق.

- دعم التعاون الفنّي مع عدد من المؤسسات الدولية على غرار التعاون مع المنظمة الدوليّة لقانون التنمية (IDLO) والمؤسسة الماليّة الدولية التابعة لمجموعة البنك الدولي (IFC)
- دعم قدرات فريق العمل من خلال تنظيم دورات تكوينيّة عن بعد في عدد من المجالات المتعلّقة باتفاقيات الاستثمار.
- دعم فريق العمل من خلال مكتب محاماة مختص في قانون الأعمال لإنجاز قائمة في الإجراءات المخالفة لأحكام المعاملة المنصوص عليها ضمن اتفاقيات الاستثمار.
- الشروع في مفاوضات ثنائية ومتعددة الأطراف بخصوص اتفاقيات دولية للاستثمار (على غرار اتفاقية ثنائية مع الجانب الياباني، اتفاقية إقليمية على المستوى الإفريقي...).

وفي وإطار تكريس مبادئ المسؤولية المجتمعية بالمؤسسات فقد تمّ العمل على استكمال تركيز نقطة الاتصال الوطنيّة من خلال:

- إعداد وثيقة ترويجية للتعريف بنقطة الاتصال الوطنية التونسية وصفحة واب على موقع الواب للوزارة/http://www.mdici.gov.tn/pcn-tunise
- تركيز لجنة قيادة لمتابعة نشاط نقطة الاتصال الوطنية،
- الشروع في تنفيذ برنامج تعاون مع الوكالة الألمانيّة للتنمية (GIZ) ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE).

الإشكاليات المؤثرة على تحقيق الهدف:

- بالنسبة للوثائق القانونية والاستشارات: ارتباط نسق الإنجاز بتقدم الاستشارات وراي مختلف الوزارات والمتدخلين وهو ما يمكن ان يؤثر على نسق الإنجاز.
- بالنسبة للملفات المتعلقة بالتعاون الدولي: ارتباط هذه الملفات بمدى تقدم التفاوض والتنسيق مع الشركاء الخارجيين.

وبخصوص التدابير الضرورية لتفادي هذا الاشكال، تسعى المصالح المختصة بالوزارة لتفادي هذه الإشكاليات عبر مختلف اليات التواصل لتحقيق التقارب والانسجام بين مختلف الأطراف لتسريع الملفات في إطار الممكن حيث تواصل الوزارة عبر سلسلة من الاجتماعات التنسيق في إطار فرق العمل المعنية بهذه الملفات والشركاء الأجانب بغرض تسريع النسق.

الهدف الاستراتيجي 2.4: دعم الاستثمار في المشاريع الكبرى:

يتمثل الهدف خاصة في متابعة المشاريع الكبرى المبرمة بشأنها اتفاقيات استثمار مع مجموعات استثمارية للعمل على فض اشكالياتها والتسريع في إنجازها.

المؤشر 2.4 .1 : نسبة فض الإشكاليات المتعلقة بالمشاريع الكبرى							
وحدة المؤشر	انجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
%	60	80	80	60	75%	80	2025

على غرار ما تم بالنسبة للسنوات السابقة، واعتبارا للأهمية الخصوصية لهذه الاستثمارات الكبرى على مستوى حجمها ومواطن الشغل المرتبطة بها بالإضافة الى اشعاعها ودورها الغير مباشر في دعم النشاط الاقتصادي لأنشطة أخرى، شملت التدخلات المسجلة سنة 2022 في هذا الإطار بالخصوص :

- التواصل والتنسيق مع المجموعات الاستثمارية الباعثة لهذه المشاريع وممثليتاها بتونس بغرض تحديد الإشكاليات والمعوقات والجهات المسؤولة

- التنسيق مع مختلف المتدخلين من الوزارات المعنية والمستلزمين العموميين والسلط الجهوية والمحلية لفض الإشكاليات العالقة من اجل توفير أفضل الظروف الملائمة لحسن انطلاق هذه المشاريع.

وقد ساهمت تدخلات الوزارة في هذا الإطار في تسجيل تقدم في الملفات الخاصة بهذه المشاريع وينتظر وفقا لذلك ان تشهد هذه الاستثمارات انطلاقة فعلية حقيقية بداية من سنة 2023

الإشكاليات التي حالت دون تحقيق الأهداف والتدابير التي سيتم اتخاذها:

اعتبارا للدور الافقي التنسيقي للوزارة في الاحاطة بالاستثمار وخاصة بالنسبة للمشاريع الكبرى التي تعتبر من الملفات المعقدة، فان تحقيق القيمة المستهدفة للأهداف يبقى مرتبطا بمدى تفاعل مختلف الوزارات الأخرى والهياكل العمومية، وفي بعض الأحيان مع المؤسسات الخاصة المعنية. في هذا الإطار، تحرص الوزارة على اتخاذ التدابير الضرورية لتسريع النسق عبر احكام التنسيق مع مختلف المتدخلين وتحيين المقررات المتعلقة بلجان المتابعة بغرض التقدم بالسرعة والنجاعة المرجوة.

الهدف الاستراتيجي 3.4: الإحاطة بالمستثمرين

يتمثل هذا الهدف في نشاط الوزارة ومصالحها المعنية في علاقة مباشرة لمتابعة المشاريع الاستثمارية والاحاطة بالمستثمرين من أجل تيسير أعمالهم وذلك خاصة من خلال الخدمات المسداة عبر المخاطب الوحيد بالهيئة التونسية للاستثمار

المؤشر 3.4 .1 : نسبة احترام الآجال القانونية لحصول المستثمر على التصريح بالاستثمار						
وحدة المؤشر	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
%	100	100	100	100%	100	2025

تم خلال سنة 2022 تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ 100% ويعود ذلك بالأساس للأسباب التالية:

- حسن استقبال المستثمرين وتوجيههم وإرشادهم بالتنسيق مع مختلف الهياكل المعنية بالاستثمار،

- تطوير الهيئة التونسية للاستثمار لخدماتها من خلال اعتماد اسداء الخدمات عن بعد لفائدة المستثمرين على غرار التصريح بالاستثمار عن بعد والتكوين القانوني للشركات.
- إبرام اتفاقيات تعاون مع الهياكل الوطنية المعنية بالاستثمار لتوحيد الإجراءات وتبادل المعطيات،
- إبرام اتفاقيات تعاون دولية مع المؤسسات النظيرة بالخارج لتسهيل انتصاب المؤسسات التونسية بالخارج ومزيد جلب المستثمرين الأجانب الى تونس.

المؤشر 3.4 .2 : تدخلات المخاطب الوحيد للإحاطة بالمستثمرين						
وحدة المؤشر	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
%	55	70	73	%104	80	2025

تم خلال سنة 2022 تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ 73 %ويعود ذلك بالأساس المجهودات المبذولة على مستوى

- الإحاطة بالمؤسسات ومساعدتها على تذليل الإشكاليات التي تواجهها وعلى تنفيذ برامجها الاستثمارية والتنسيق مع هياكل المساندة ومختلف الهياكل العمومية المعنية والهياكل المهنية وهياكل المجتمع المدني المختصة،
- معالجة الملفات الإدارية الخاصّة بالمستثمرين والموظفين الأجانب وذلك بالتنسيق مع المصالح المعنية بوزارة الداخلية (التأشيرات، وتصاريح الإقامة...)،
- إبرام اتفاقيات تعاون مع الهياكل الوطنية المعنية بالاستثمار لتوحيد الإجراءات وتبادل المعطيات،
- معالجة عرائض المستثمرين والعمل على حل الإشكاليات بالتنسيق مع مختلف الهياكل المعنية وتركيز قاعدة بيانات لتجميع العرائض الواردة ودراستها واقتراح الحلول الملائمة ونشر الاختلالات والإجراءات المتخذة في هذا الصدد صلب التقارير التقييمية للهيئة.

الإشكاليات التي حالت دون تحقيق الأهداف والتدابير التي سيتم اتخاذها:

- بالنسبة لاحترام الآجال القانونية لحصول المستثمر على التصريح بالاستثمار، لا يوجد اشكال يحول دون تحقيق الهدف المنشود باعتبار ان هذه الخدمة مرتبطة حصريا بمصالح الوزارة (الهيئة التونسية للاستثمار)
- بالنسبة لتدخلات المخاطب الوحيد للإحاطة بالمستثمرين، فان تحقيق الهدف المنشود يبقى مرتبطا بمدى تجاوب مصالح أخرى على المستويين المركزي والجهوي للفض الاشكاليات التي تعترض المستثمرين (إشكاليات عقارية، إشكاليات ديوانية، اشكاليات جبائية، إشكاليات مع البنك المركزي، إشكاليات مع بلديات ...). وتحرص الوزارة وهيالها المختصة على اتخاذ التدابير الضرورية لتجاوز الإشكاليات من خلال تعزيز عمل الخلية الدائمة تضم ممثلين عن مختلف الوزارات والهياكل المعنية لتسريع النظر في مختلف الإشكاليات.
- إبرام اتفاقيات تعاون بين الهيئة التونسية للاستثمار ومختلق الهياكل الوطنية المعنية بالاستثمار لتوحيد الإجراءات وتبادل المعطيات،
- معالجة عرائض المستثمرين والعمل على حل الإشكاليات بالتنسيق مع مختلف الهياكل المعنية وتركيز قاعدة بيانات لتجميع العرائض الواردة ودراستها واقتراح الحلول الملائمة ونشر الإخلالات والإجراءات المتخذة في هذا الصدد صلب التقارير التقييمية للهيئة.

هذا ويتواصل العمل في هذا الإطار على تطوير وتبسيط الخدمات الموجهة للمستثمر من خلال مشروع رقمنة الخدمات ضمن المنصة الوطنية للاستثمار حيث تشمل الخدمات:

- التصريح بالاستثمار: مرقمنة بصفة كلية (استعمال تقنية الدفع الالكتروني وتقنية الختم الالكتروني المرئي لشهادة التصريح بالاستثمار)
- إيداع ملفات التكوين القانوني للشركات: خدمة مرقمنة مع مواصلة العمل على الربط البيني مع الإدارات العمومية المتدخلة.
- معالجة عرائض المستثمرين: خدمة مرقمنة مع مواصلة العمل على رقمنة إجراءات المعالجة والربط البيني بين الإدارات المعنية.
- معالجة مطالب الحصول على التراخيص: خدمة الإيداع والمعالجة مرقمنة مع مواصلة العمل على الربط البيني بين الإدارات

- معالجة مطالب الحصول على المنح والحوافز: تم تطوير وإتاحة الخدمة عن بعد للمستثمرين منذ جوان 2019 لإيداع مطلب الحصول على الحوافز عن بعد.
- معالجة مطالب الحصول على المنح والحوافز الخاصة بالمشاريع ذات الأهمية الوطنية: تم تطوير وإتاحة الخدمة عن بعد للمستثمرين منذ جوان 2019 من خلال إيداع مطلب الحصول على الحوافز عن بعد،
- مطالب الانخراط بنظام الضمان الاجتماعي: خدمة مرقمنة مع مواصلة العمل على رقمنة إجراءات المعالجة والربط البيني بين الإدارات المعنية
- مطالب الحصول على شهادة إقامة أو تجديدها لفائدة المستثمرين: خدمة مرقمنة مع مواصلة العمل على رقمنة إجراءات المعالجة والربط البيني بين الإدارات المعنية.
- مطالب الحصول على معرف ديواني :خدمة الايداع ومعالجة الملفات مرقمنة مع مواصلة العمل على الربط البيني بين الإدارات المتدخلة
- خدمة استكشاف فرص الاستثمار والمستثمرين: خدمة مرقمنة

الهدف الاستراتيجي 4.4: الترويج للاستثمار الخارجي

يترجم الهدف المجهودات المبذولة على المستوى الوطني والعالمي للتعريف بتونس كموقع متميز وجذاب للاستثمار ومن خلال أنشطة تتعلق بالترويج العام وأخرى تتعلق بالترويج القطاعي وذلك خاصة من خلال مصالح وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي المركزية ومكاتبها المتواجدة بالخارج.

المؤشر 4.4 .1 : نسبة الاتصالات الهامة مع المستثمرين الأجانب							
وحدة المؤشر	انجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
%	37.5	81	75	94	125	75	2025

تميز النشاط الترويجي سنة 2022 بمواصلة تنفيذ الاستراتيجية الترويجية لوكالة النهوض بالاستثمار الخارجي من خلال:

- دعم وتأطير المؤسسات الأجنبية المنتصبة ببلادنا للمحافظة على استثماراتها بتونس وتعزيزها وتوسعتها وتأمين تواصل أنشطتها وتنظيم زيارات منتظمة للشركات الأجنبية قصد الإنصات لمشاغلهم ومدهم بالمعطيات المحينة حول مناخ الاستثمار والمساعدة على تذليل الصعوبات التي يمكن أن تعترضهم.
- تفعيل منهجية الاتصال المباشر بالشركات الأجنبية والعمل على وضع تونس على خارطة المستثمرين الذين يعتزمون تحويل أنشطتهم أو جزء منها إلى جنوب حوض المتوسط وذلك بتطوير آليات التعاون الثنائي والدولي في مجال الاستثمار الى جانب متابعة عقد الوكالة مع شركة عالمية للاستشارات متخصصة في مجال الاتصال المباشر باعتماد مقاربة تشاركية لتمثيلياتها بالخارج بهدف تحديد فرص الاستثمار ومتابعة الاتصالات الهامة مع المستثمرين الأجانب
- تواصل دعم المجهود الاتصالي والترويجي للنهوض بصورة تونس بالخارج من خلال متابعة تنفيذ عقد الوكالة العالمية المختصة في الاتصال والتسويق الشبكي لتغطية الأسواق التقليدية وهي فرنسا وألمانيا وإيطاليا والحضور المكثّف على مواقع التواصل الاجتماعي
- مواصلة تنظيم والمشاركة في الملتقيات والأيام إعلامية الافتراضية حول مناخ وفرص الاستثمار لفائدة المؤسسات التونسية والأجنبية والجالية التونسية بالخارج
- المساهمة في تنظيم تظاهرات كبرى بتونس سنة 2022:
  - تنظيم منتدى تونس للاستثمار – جوان 2022
  - تنظيم ندوة طوكيو الدولية للتنمية في افريقيا (تيكاد8) – اوت 2022
  - تنظيم المنتدى الاقتصادي الفرنكفوني في إطار القمة الفرنكوفونية– نوفمبر 2022

في إطار تنفيذ الاهداف الخاصة بالمؤشر، بلغ عدد الاتصالات المثمرة من مجموع الاتصالات المبرمجة 94% مقابل 75 % مقدرة اي ما يعادل نسبة انجاز بـ 125 % مقارنة بالأهداف.

الإشكاليات التي حالت دون تحقيق الأهداف والتدابير التي سيتم اتخاذها:

ارتباط مجال الاستثمار الخارجي على مستوى النشاط الترويجي والقدرة على تعزيز حجم الاستثمار الخارجي ببلادنا بعدة عوامل منها بالخصوص تطورات الظرف الاقتصادي على الصعيدين الدولي والوطني وطاقات وتوجهات الشركات العالمية والمنافسة العالمية الحدة لاستقطاب الاستثمار خاصة في المنطقة المتوسطية في ظل مناخ عالمي تسوده الحرب في اكرانيا وصعوبة التكهن بمدى تواصلها بالإضافة الى التقدم في اعتماد الإصلاحات الضرورية لتطوير مناخ الاعمال.

في هذا الإطار تسعى المصالح المختصة بالوزارة لاتخاذ التدابير الضرورية لتجاوز الإشكاليات من خلال العمل على تنويع طرق ووسائل الترويج عبر الاتصال المباشر بالشركات الأجنبية بالإضافة الى تعزيز الإحاطة والمساندة والمرافقة للمؤسسات الأجنبية المنتصبة ببلادنا لمساعدتها على تعزيز برامج استثماراتها عبر عمليات توسعة واستثمارات جديدة.

الهدف الاستراتيجي 5.4: تشجيع وتحفيز الاستثمار من خلال الحوافز المالية المسندة.

يتمثل الهدف في تقييم حجم الحوافز المالية المسندة، في إطار مقتضيات قانون الاستثمار، من قبل الصندوق التونسي للاستثمار لفائدة المشاريع الاستثمارية ويمثل ذلك مقياسا حقيقيا للاستثمارات المنجزة فعليا. في هذا الإطار وبالإضافة إلى الاعتمادات المخصصة لصرف المنح لفائدة المشاريع ذات الأهمية الوطنية والمشاريع مرجع نظر الهيئة التونسية للاستثمار، تم ترسيم الاعتمادات المتعلقة بالاستثمارات المنجزة في أنشطة الصناعات المعملية والصناعات التقليدية والخدمات وأنشطة الإيواء السياحي والتنشيط السياحي بميزانية الصندوق لسنة 2022 بمقتضى المرسوم عدد 21 لسنة 2021 المؤرخ في 28 ديسمبر 2021 المتعلق بقانون المالية لسنة 2022.

وبلغت ميزانية الاستثمار لسنة 2022 بعنوان حوافز مالية 70 مليون دينار موزعة كالتالي:

- 50 مليون دينار بعنوان المنح المسندة لفائدة المشاريع ذات الأهمية الوطنية
- 18 مليون دينار بعنوان المنح والمساهمات المسندة لفائدة الاستثمارات المنجزة في أنشطة الصناعات المعملية والصناعات التقليدية والخدمات.

- 2 مليون دينار بعنوان المنح والمساهمات المسندة لفائدة الاستثمارات المنجزة في أنشطة الإيواء السياحي والتنشيط السياحي.

في هذا الإطار تم الشروع في صرف المنح من قبل الصندوق التونسي للاستثمار لفائدة 10 مشاريع منتصبة بمناطق التنمية الجهوية 2.1بقيمة مليون دينار.

المؤشر 5.4 .1 : حجم الحوافز المالية المسندة سنويا					
وحدة المؤشر	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
مليون دينار	70	2.1	% 3	100	2023

تعتبر الإنجازات متواضعة جدا بخصوص هذا المؤشر، ويعود ذلك بالأساس الى لتأخير المسجل على مستوى اعداد الملفات المتعلقة بإسناد هذه المنح: مقررات، أوامر حكومية .... وفقا للإجراءات المنصوص عليها بقانون الاستثمار. وسوف يتم تفادي هذا التأخير عند صدور الامر المنقح للأمر الحكومي 389 لسنة 2017 المتعلق بالحوافز المالية لفائدة الاستثمارات المنجزة في إطار قانون الاستثمار الي تمت المصادقة عليه من قيل مجلس الوزراء وينتظر نشره بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية خلال الثلاثي الثاني من سنة 2023.

الإشكاليات التي حالت دون تحقيق الأهداف والتدابير التي سيتم اتخاذها:

يتمثل الاشكال المتعلق بضعف استهلاك الاعتمادات الخاصة بالحوافز بالخصوص في ارتباط صرف هذه المنح بإصدار قرارات واوامر تطبيقية. وسوف يتم تفادي هذا التأخير عند صدور الامر المنقح للأمر الحكومي 389 لسنة 2017 المتعلق بالحوافز المالية لفائدة الاستثمارات المنجزة في إطار قانون الاستثمار الي تمت المصادقة عليه من قيل مجلس الوزراء وينتظر نشره بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية خلال الثلاثي الثاني من سنة 2023.

2 - نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج:

تم ضبط الحجم الجملي لميزانية البرنامج لسنة 2022 ضمن قانون المالية التكميلي بمبلغ قدره 87.716 مليون دينار. وقد بلغت الاعتمادات المنجزة صرفا 10.526 مليون دينار أي ما يعادل نسبة انجاز في حدود 12%. وتجدر الاشارة الى ان هذه الارقام لا تأخذ بعين الاعتبار المصاريف المنجزة فعليا باعتبار فواضل السنوات السابقة. حيث تم صرف حوالي 4.3 مليون دينار من فواضل ميزانيات السنوات الفارطة للفاعلين العموميين:

- الهيئة التونسية للاستثمار: 0.249 م د
- وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي: 1.6 م د
- الصندوق التونسي للاستثمار: 2.4 م د

ما يمكن التأكيد عليه بالخصوص هو نسق الإنجازات المتواضع بالنسبة للتدخل العمومي ويعود ذلك بالأساس الى التأخير المسجل على مستوى إسناد منح الاستثمار للمؤسسات الاقتصادية نتيجة عدم التمكن الى حد الان من اعداد المستندات الضرورية: مقررات، أوامر حكومية .... وفقا للإجراءات المنصوص عليها بقانون الاستثمار لاعتبارات إجرائية. وقد تم العمل على تفادي هذا التأخير خلال اعداد الامر المنقح للأمر الحكومي 389 لسنة 2017 المتعلق بالحوافز المالية لفائدة الاستثمارات المنجزة في إطار قانون الاستثمار الي تمت المصادقة عليه من قيل مجلس الوزراء وينتظر نشره بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2022 مقارنة بالتقديرات التوزيع حسب طبيعة النفقة

الوحدة: ألف دينار

بيان النفقات		تقديرات 2022	المنجز صرفا بعنوان 2022	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات 2022	
		قانون المالية التكميلي		بقايا الإعتمادات	نسبة الإنجاز
التأجير العمومي	اعتمادات التعهد	10 469	7 492	- 2 977	71.6%
	اعتمادات الدفع	10 469	7 492	- 2 977	71.6%
وسائل المصالح	اعتمادات التعهد	3 053	2 346	- 707	76.9%

	اعتمادات الدفع	3 053	2 346	- 707	76.9%
التدخل العمومي	اعتمادات التعهد	74 194	688	- 73 506	0.9%
	اعتمادات الدفع	74 194	688	- 73 506	0.9%
الاستثمارات المباشرة	اعتمادات التعهد				
	اعتمادات الدفع				
نفقات العمليات المالية	اعتمادات التعهد				
	اعتمادات الدفع				
الجملة	**اعتمادات التعهد**	**87 716**	**10 526**	**- 77 190**	**12.0%**
	اعتمادات الدفع	**87 716**	**10 526**	**- 77 190**	**12.0%**

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2022 مقارنة بالتقديرات التوزيع حسب البرامج الفرعية و الأنشطة (إع الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البرامج الفرعية	بيـــان الأنشطة	تقديرات 2022	المنجز صرفا بعنوان 2022	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات 2022	
		قانون المالية التكميلي		بقايا الإعتمادات	نسبة الإنجاز
البرنامج الفرعي 1	**نشاط عدد 1**	345	387	42	112.3%
تنمية الاستثمار الخاص	**نشاط عدد 2**	475	418	- 57	88.0%
	نشاط عدد3	4 634	3 518	- 1 116	75.9%
	نشاط عدد4	9 412	5 430	- 3 983	57.7%
	نشاط عدد5	72 850	774	- 72 077	1.1%
	المجموع	**87 716**	**10 526**	**- 77 190**	**%12.0**

1. **النشاط 1:** وضع السياسات وتطوير التعاون الدولي في مجال الاستثمار الخاص
2. **النشاط 2:** متابعة المشاريع الكبرى
3. **النشاط 3:** الإحاطة بالمستثمرين
4. **النشاط 4:** النهوض بالاستثمار الخارجي
5. **النشاط 5:** صرف المنح والمساهمات في رأس المال والاكتتاب في الصناديق المخصصة لدعم الاستثمار

اما بخصوص نسق صرف الاعتمادات حسب الأنشطة، فان النشاط عدد 5 المتعلق صرف المنح والمساهمات في رأس المال والاكتتاب، والذي يستأثر بالنصيب الاوفر من ميزانية البرنامج، شهد تأخيرا في التنفيذ نتيجة عدم التمكن من صرف منح الاستثمار المبرمجة للإشكالات الإجرائية المذكورة.

برنامج: القيادة و المساندة

رئيسة البرنامج: السيدة سامية العبيدي

تاريخ توليها مهمة قيادة البرنامج: بداية من سنة 2020

1-نتائج أداء البرنامج:

يضطلع برنامج القيادة والمساندة بدور أساسي في تحقيق أهداف وبرامج وزارة الاقتصاد والتخطيط وذلك من خلال تدعيم وتنمية مهارات الموارد البشرية وضمان حسن التصرف والتسيير على مستوى مصالح الإدارة المركزية والمؤسسات تحت الإشراف.

ويتمثل الدور التسييري لبرنامج القيادة والمساندة في:

- الإشراف والتنسيق بين مختلف هياكل ومصالح الإدارة
- تأمين الجوانب الإدارية والقانونية والترتيبية المتعلقة بالبرنامج
- ترشيد التصرف في الموارد البشرية
- التحكم وترشيد التصرف في المعدات والوسائل
- الإشراف على إعداد ميزانيات البرامج
- تطوير النظم المعلوماتية والسهر على صيانة وحسن استغلال التجهيزات والبرمجيات الإعلامية
- مسك الأرشيف والتوثيق

وقد تم تحديد برنامجين فرعيين لبرنامج القيادة والمساندة:

- التصرف في الموارد البشرية والمادية
- النظام المعلوماتي

هذا وقد تم تحديد ثلاثة أهداف لبرنامج القيادة والمساندة والمتمثلة في:

1. تنمية كفاءة الموارد البشرية،
2. تحسين التصرف في الموارد المادية والتجهيزات،
3. تطوير النظام المعلوماتي،

وفي هذا الإطار تم إنجاز عدة مشاريع تتمثل في:

- مواصلة العمل على تجديد المعدات الإعلامية من خلال اقتناء حواسيب ضمن البرنامج السنوي للوزارة وفي حدود الميزانية المعتمدة، وقد تم في الغرض اقتناء 16 حاسوبا وجهازان لعقد الاجتماعات عن بعد.

- تحيين منظومة الحماية من الفيروسات «Antivirus»، خلال سنة 2022 وذلك في إطار السهر على سلامة النظام المعلوماتي وذلك بتجديد رخص استعمالها وكذلك تحيين منظومة الجدار الناري وتجديد رخص استعمالها «Firewall» وتحيين منظومة حفظ المعطيات.
- تأهيل إطارات الإدارة العامة للأنظمة المعلوماتية لمواكبة التطورات التكنولوجية حيث تم ضبط برنامج تكوين خاص بسنة 2022 شمل بالخصوص الجوانب المتعلقة بسلامة النظم المعلوماتية وإدارة وتركيز قواعد البيانات، ...
- مواصلة مساندة وتكوين مستعملي المنظومة الوطنية للتبادل الإلكتروني للمراسلات "عليسة".
- ضبط الخطوط المرجعية للنظام المعلوماتي للتعاون الدولي.
- المشاركة في تقييم العروض الخاصة بانتقاء شركة توكل اليها مهمة تطوير النظام المعلوماتي ومتابعة انجازها.
- تنظيم ورشات عمل لتحديد حاجيات المستعملين واختبار وظائف النظام المعلوماتي للتعاون الدولي.
- إنجاز برنامج التكوين الخاص بمجال الإعلامية والاتصالات حرصا على مواصلة تطوير قدرات إطارات وتقنيي الإدارة العامة للنظام المعلوماتي.

الهدف الاستراتيجي 9-1: تنمية كفاءة الموارد البشرية

إن هدف تنمية كفاءة الموارد البشرية الذي تم تحديده في إطار برنامج القيادة والمساندة يرمي الى إحكام التصرف في الموارد البشرية عن طريق تعزيز مهارات الموظفين وتطوير قدراتهم التقنية والإدارية في المجالات المختلفة التي يعملون فيها وذلك لتحسين مستوى الأداء العام للموظفين بالمهمة حتى يتمكنوا من تقديم خدمات تواكب التطورات التكنولوجية وتتماشى مع المفاهيم الجديدة للإدارة الحديثة والتأقلم مع الظروف المتاحة.

وفي هذا الإطار علاوة على التحسيس بأهمية المشاركة في الدورات التكوينية المنظمة عن بعد والاستفادة منها في حدود الإمكانيات المتاحة تم إنجار دورات تكوينية حضورية لفائدة الإطارات والعملة بعد تحسن الوضع الصحي بالبلاد تم تمويلها باعتمادات مرسمة في الميزانية أو في إطار التعاون الألماني وهو ما ساهم بدوره في تسجيل نسبة إنجاز مقبولة تدفع نحو تحقيق الهدف الاستراتيجي لبرنامج القيادة والمساندة بصفة خاصة وزيادة القدرة على تحسين أهداف المهمة بصفة عامة.

المؤشر 9-1-2-1: نسبة المستفيدين بالتكوين من مجموع الإطارات							
وحدة المؤشر	**انجازات 2020**	**إنجازات 2021**	**تقديرات 2022 (1)**	**إنجازات 2022 (2)**	**إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (1)/ (2)**	**القيمة المستهدفة (*)**	**السنة**
نسبة المستفيدين من التكوين	%58	%67	%65	%39.5	61%	% 75	2024

(*) إدراج القيمة الخاصة بالسنة الثالثة من الإطار متوسط المدى المضمنة بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2022

- تعريف المؤشر: الهدف من اعتماد هذا المؤشر هو قياس مدى قدرة الإدارة وتقييم أداءها فيما يتعلق بإنجاز مخطط التكوين السنوي الى جانب التربصات بالخارج آخذين بعين الاعتبار الإمكانيات المالية المتاحة بغية تطوير قدرات الإطارات وتحسين معارفهم مما ينعكس إيجابيا على ادائهم وحثهم على مزيد العطاء والمثابرة.

تم تسجيل نسبة إنجاز تقدر بـ .39.5% سنة 2022 مقارنة بـ 67% سنة 2021 وذلك بفارق 27.5% وبنسبة انجاز تقدر ب 61% من نسبة التقديرات ويعود ذلك لعدة أسباب:

- تراجع نسق عودة الدورات التكوينية الحضورية الى مستوياتها السابقة وذلك بعد انتهاء جائحة كورونا.
- ارتفاع عدد الإطارات بالوزارة بعد الترقيات التي شملت عديد الاعوان سواء الترقية في الرتبة او الخطة ليصل عدد الإطارات موفي سنة 2022 الى 187 إطار من جملة 292 عون مباشر بالوزارة وهو ما ساهم في تقلص النسبة مقارنة بعدد الإطارات.
- اعتماد العديد من التربصات والدورات التكوينية في إطار التعاون الثنائي عن بعد.

وفي هذا السياق تم إنجاز برنامج تكوين في عدة مجالات شمل 74 إطار و7 عملة نذكر منها:

- تكوين لفائدة 09 إطارات بالمركز الوطني للإعلامية في عدة مجالات،
- تكوين في مجال الإعلامية لفائدة 10 إطارات من الإدارة العامة للأنظمة المعلوماتية باعتبار أن التكوين في هذا المجال أصبح ضرورة حتمية في ظل التطور السريع الذي يشهده هذا المجال والذي يستوجب تكوين مستمر للاطلاع على أحدث التقنيات والتطورات في مجال البرمجيات والأنظمة المعلوماتية،
- تكوين عن بعد لفائدة 15 إطار ضمن التعاون الدولي شمل عديد المجالات،

- تكوين في اللغة الإنجليزية لفائدة 40 إطار ممول من طرف وكالة التعاون الألماني GIZ باعتبار أن التكوين في اللغة الإنجليزية أساسي وهام للإطارات بالمهمة نظرا لتواصلهم وتعاملهم مع العديد من المنظمات الدولية والشركات العالمية وبالتالي يحتاجون الى مهارات في اللغة الإنجليزية للتواصل والتفاعل معهم بشكل فعال علاوة على الاطلاع على التقارير والدراسات الدولية لاستغلالها والاستفادة منها في عملهم.
- اختبارات مهنية لفائدة 07 أعوان وبالمركز القطاعي للتكوين في مهن النقل واللوجستيك.

وتجدر الإشارة أنّ الدورات التكوينية عن بعد المنجزة لفائدة مجموعة من الإطارات إضافة الى التكوين في اللغة الإنجليزية الممول من طرف وكالة التعاون الألماني GIZ لم يكن لهما أي مفعول مالي يذكر. علما وأن التكوين الذي شمل العملة والأعوان من دون الإطارات في المدارس المهنية والمركز القطاعية للتكوين لا يحتسب في المؤشر لأنه يشمل تكوين الإطارات فقط. هذا وسيتم العمل على تحيين المؤشر ليشمل كل الأعوان دون استثناء.

الهدف الاستراتيجي 9-2: تحسين التصرف في الموارد المادية والتجهيزات

يعتبر هدف تحسين التصرف في الموارد المادية والتجهيزات الذي تم تحديده لتقييم برنامج القيادة والمساندة من خلال توفير ظروف العمل الملائمة لإطارات وموظفي الوزارة وترشيد التصرف في المعدات والوسائل في حدود الإمكانات المتاحة والاعتمادات المخصصة وتحسين العلاقة بين الإدارة والمتعاملين معها من مزودين حتى تتمكن من الإيفاء بتعهداتها.

المؤشر 9-1-2-1: نسبة التقيد برزنامة البرمجة السنوية للنفقات

وحدة المؤشر	انجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (1)/(2)	القيمة المستهدفة(*)	السنة
نسبة	% 40	% 60	% 70	%60	% 86	% 85	2024

(*) إدراج القيمة الخاصة بالسنة الثالثة من الإطار متوسط المدى المضمنة بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2022

بالنسبة للهدف الاستراتيجي والمتعلق بإحكام التصرف في الموارد المادية والتجهيزات لسنة 2022 سجل مؤشر قيس الأداء والمتمثل في نسبة التقيد برزنامة البرمجة السنوية للنفقات نسبة 86% من المبرمج ، وتعتبر هذه النسبة هامة رغم الإجراءات الاستثنائية التي تم اتخاذها من قبل المصالح المختصة لوزارة المالية والمتمثلة في رفع التجميد عن الاعتمادات المخصصة لنفقات التسيير على أربع أقساط أي بنسبة 25 % لكل ثلاثية وهو ما يحول

دون انجاز الاستشارات وتنفيذ الطلبات في الآجال التي تم ضبطها في بداية السنة المالية بالإضافة الى عدم فتح القسط الرابع لهذه الاعتمادات.

ومن أهم الإشكاليات التي تعترض تنفيذ الاستشارات والصفقات في الآجال التي يتم برمجتها ضمن المخطط التقديري السنوي للصفقات عزوف بعض المزودين على المشاركة عن طريق منظومة الشراء العمومي على الخط Tuneps إلى جانب طول الإجراءات الإدارية والترتيبية.

- **الهدف الاستراتيجي 9-3: تطوير النظام المعلوماتي**

المؤشر 9-2-1-1: نسبة تطور النظام المعلوماتي							
وحدة المؤشر	**انجازات 2020**	**إنجازات 2021**	**تقديرات 2022 (1)**	**إنجازات 2022 (2)**	**إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (1)/(2)**	**القيمة المستهدفة(*)**	**السنة**
نسبة	% 68	% 70	% 71	% 68	% 96	% 73	2024

(*) إدراج القيمة الخاصة بالسنة الثالثة من الإطار متوسط المدى المضمنة بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2022

- تعريف المؤشر: الهدف من اعتماد مؤشر تطور النظام المعلوماتي هو قياس مدى قدرة الإدارة وتقييم أداءها فيما يتعلق بإنجاز الميزانية المخصصة لتجديد التجهيزات الإعلامية، انجاز التوصيات المنبثقة عن التدقيق في السلامة المعلوماتية، انجاز ميزانية التكوين في الإعلامية وتوفير التطبيقات الإعلامية اللازمة لأعوان الوزارة.

تم على مستوى النظام المعلوماتي دعم سلامة النظام المعلوماتي من خلال تحيين منظومتي الحماية من الفيروسات والجدار الناري وتجديد رخص استعمالها والسهر على دعم القدرات البشرية من خلال المشاركة في دورات تكوينية في مجال الإعلامية وتعزيز أسطول المعدات الإعلامية وتركيز منظومات إعلامية.

وتم تسجيل نسبة إنجاز للمؤشر تقدر بـ 68% بالنسبة لسنة 2022 ويعود ذلك خاصة إلى:

- تعزيز أسطول الأجهزة الإعلامية من خلال اقتناء حواسيب مكتبية بعنوان سنة 2022 والذي مكن من تغطية جزئية لتجديد الأسطول.

- تحيين منظومات السّلامة المعلوماتيّة: منظومة الحماية من الفيروسات ومنظومة الجدار الناري وكذلك منظومة حفظ المعطيات.
- اقتناء المستهلك واللوازم الخاصة بالإعلامية.
- تنفيذ برنامج التكوين في مجال الإعلامية والاتصالات لفائدة 10 إطارات.
- المساهمة في الدراسة الاستراتيجية والعملية لوظيفة التعاون الدولي وتحديد ملامح النظام المعلوماتي الخاص بالتعاون المالي الدولي في نسخته الأولى.
- متابعة تطوير النظام المعلوماتي الخاص بالتعاون المالي الدولي.
- متابعة تطوير النظام المعلوماتي الخاص بمصفوفة الاصلاحات.
- صيانة نظام المراقبة بالكاميرا، الشبكة المعلوماتية الداخلية، التجهيزات والمنظومات الإعلامية ونظام المهاتفة.
- مراجعة وتحيين تطبيقة التصرف في العطل.
- المساهمة في البرنامج الخاص بالبيانات المفتوحة (Open Data):
  - عقد اجتماع في جانفي 2022 بالوزارة للتعريف بالبيانات المفتوحة بالتعاون مع الإدارة الالكترونية والبنك الدولي،
  - تكوين فريق عمل صلب الوزارة لجرد البيانات المفتوحة،
  - المشاركة في ورشات عمل تنظمها وحدة الإدارة الالكترونية برئاسة الحكومة،
  - المشاركة في دورة تكوينية حول منظومة «PIDIMS» لجرد البيانات،
  - تنظيم يوم أعلامي بولاية سليانة بديوان تنمية الشمال الغربي لتعريف بمشروع فتح البيانات،
  - تحفيز المؤسسات تحت الاشراف للانخراط في المشروع.
- المساهمة في البرنامج الخاص بالحكومة المفتوحة (Open Gov):
  - المشاركة في تنفيذ التعهد الثامن من خطة العمل الوطنية الرابعة لشراكة الحكومة المفتوحة (2021-2023) والمتعلق بوضع استراتيجية للحكومة المفتوحة بتونس،

- المشاركة في ملتقيات وورشات عمل خاصة بخطة العمل الوطنية الرابعة لشراكة الحكومة المفتوحة.
- المساهمة في إعداد وايواء بوابة النفاذ إلى السوق الذي يمكن من تسهيل النفاذ إلى الأسواق والتسريع في برنامج التقليص من التراخيص الإدارية وتراخيص تعاطي الأنشطة الاقتصادية من خلال مراجعة الأمر الحكومي 417 لسنة 2018 ونشر القائمة السلبية للأنشطة الاقتصادية المنظمة بتراخيص.
- إيواء النسخة الأولى من منظومة مصفوفة الإصلاحات بالمركز الوطني للإعلامية.
- مواصلة تكوين مستعملي المنظومة الوطنية للتبادل الإلكتروني للمراسلات "عليسة" من مختلف الإدارات العامة ومتابعتهم ومرافقتهم في استعمال المنظومة وتفعيل التوقيع الإلكتروني للمراسلات.
- اقتناء منظومة لتجميع السجلات ومركزتها وللمعالجة التحليلية لبيانات السلامة المعلوماتية.
- ترقية البرامج الثابتة (Firmware) لتجهيزات الشبكة المعلوماتية الداخلية.

<u>تحليل وتفسير مدى تحقيق الهدف (بالاعتماد على نتائج مجموع المؤشرات الخاصة به):</u>

قدرت إنجازات سنة 2022 في حدود 68% باعتبار إنجاز جل المشاريع المبرمجة وتم تحقيق نسبة 96% من التقديرات الأولية لسنة 2022.

ويعود تراجع مؤشر تطور النظام المعلوماتي من نسبة إنجاز ب 70% سنة 2021 الى نسبة إنجاز في حدود 68% سنة 2022 خاصة إلى:

- عدم توفر الاعتمادات الضرورية الخاصة بإنجاز توصيات التدقيق في سلامة النظام المعلوماتي،
- عدم التمكن من اقتناء المعدات الخاصة بمطبعة الوزارة باعتبار أن الاستشارة التي تم اعدادها في الغرض لم تكن مثمرة.

2 – نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج:

جدول عدد 1
تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2022 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب طبيعة النفقة

بيان النفقات		تقديرات 2022	المنجز صرفا بعنوان 2022	الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2022	
		قانون المالية التكميلي		بقايا الإعتمادات	نسبة الإنجاز
التأجير العمومي	اعتمادات التعهد	5 855	5 213	- 642	89.0%
	اعتمادات الدفع	5 855	5 213	- 642	89.0%
وسائل المصالح	اعتمادات التعهد	5 021	4 588	- 433	91.4%
	اعتمادات الدفع	5 021	4 477	- 544	89.2%
التدخل العمومي	اعتمادات التعهد	414	255	- 159	61.6%
	اعتمادات الدفع	414	255	- 159	61.6%
الإستثمارات المباشرة	اعتمادات التعهد	350	1 340	990	382.9%
	اعتمادات الدفع	350	1 340	990	382.9%
نفقات العمليات المالية	اعتمادات التعهد				
	اعتمادات الدفع				
الجملة	**اعتمادات التعهد**	**11 640**	**11 396**	**-244**	**97.9%**
	اعتمادات الدفع	**11 640**	**11 285**	**-355**	**97.0%**

جدول عدد 2:
تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2022 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب البرامج الفرعية و الأنشطة
(إع الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البرامج الفرعية	بيـــــان الأنشطة	تقديرات 2022	المنجز صرفا بعنوان 2022	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات 2022	
		قانون المالية التكميلي		بقايا الاعتمادات	نسبة الإنجاز
البرنامج الفرعي 1	نشاط عدد 1	600	880	280	146.7%
القيادة والمساندة	نشاط عدد 2	11 040	10 405	- 635	94.2%
	المجموع	**11 640**	**11 285**	**- 355**	**%97.0**

1. **النشاط 1:** القيادة
2. **النشاط 2:** المساندة

بلغت ميزانية برنامج القيادة والمساندة 11.640 مليون دينار لسنة 2022 وقد تم إنجازها بنسبة ناهزت 97% ويعود ذلك أساسا الى صرف الاعتمادات الإضافية التي تم تخصيصها لفائدة الوزارة بمناسبة تنظيم الدورة الثامنة لندوة طوكيو الدولية للتنمية في إفريقيا تيكاد-8 التي انعقدت بتونس يومي 27 و28 أوت 2022 وتكليف مصالح الوزارة بإنجاز ومتابعة الخدمات السمعية والبصرية والتأثيث والتزويق لهذه الدورة الهامة والتي تكتسي صبغة وطنية.